الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

مستخرج من محضر المجلس العلمي للكلية

المنعقد بتاريخ: 06 مارس 2024

بناء على محضر اجتماع المجلس العلمي للكلية المنعقد بتاريخ: **06 مارس 2024** وفي محور جدول الأعمال **النقطة رقم 04**: المصادقة على تقارير الخبرة الإيجابية لتقييم مطبوعة بيداغوجية و اعتمادها.

للدكتور : حاجي عبد الحليم،

تحت عنوان: "منهجية البحث العلمي الإلكتروني"، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص قانون الإعلام الآلي و الأنترنيت

و المحكمة من طرف الخبراء الذين تم تعيينهم في المجلس العلمي للكلية المنعقد بتاريخ: **20 ديسمبر 2023** والآتية أسماؤهم:

الدكتور: حسين بن داود	رتبة أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج
الدكتور: زاوي رفيق	رتبة أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج
الدكتور: سي حمدي عبد المومن	رتبة أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج

تم اعتماد المطبوعة.

سلمت هذه الشهادة بطلب من المعني لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون

برج بوعريريج في: 06 مارس 2024

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي للكلية

البروفيسور: [illegible]

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

منهجية البحث العلمي الإلكتروني

محاضرات موجهة لطلبة الماستر السنة أولي قانون اعلام ألي

و أنترنت

السداسي الأول

إعداد الدكتور: حاجي عبد الحليم

السنة الجامعية 2024/2023

مقدمة:

في خضم التطورات المتسارعة التي تشهدها مناهج البحث العلمي، لا سيما في الحقول المعرفية القانونية، يكتسب التحليل المنهجي المنظم للمعطيات واستنباط الحقائق بُعدًا استراتيجيًا لا غنى عنه لإثراء المدونة القانونية وتذليل المعضلات التي تستعصي على الحلول التقليدية. ويُعد البحث العلمي القانوني، بوصفه ضربًا من ضروب الاستقصاء المنهجي، آلية محورية في فهم وتفسير وتطوير القواعد القانونية وتطبيقاتها المتنوعة.

وفي هذا السياق المعرفي، يتبوأ مقياس منهجية البحث العلمي القانوني الإلكتروني مكانة جوهرية ضمن المساقات التعليمية الموجهة للباحثين القانونيين الطموحين، الساعين إلى امتلاك الأدوات والملكات اللازمة لإنجاز بحوث علمية قانونية رصينة ومستوفية لشروط الصلاحية المنهجية، مع الاستعانة بالقدرات الهائلة التي تتيحها الوسائل الإلكترونية الحديثة. إذ يهدف هذا المقياس إلى تزويد الدارسين بالكفاءات والمعارف الضرورية لإعداد دراسات قانونية علمية ذات قيمة مضافة، مستفيدين من الإمكانات الكامنة في الفضاء الرقمي.

ففي ظل التحولات التكنولوجية الراهنة، لم يعد استخدام الوسائل الإلكترونية مجرد خيار إضافي، بل ضرورة حتمية تفرضها طبيعة البحث العلمي المعاصر. وتتجلى المزايا الجمة التي توفرها هذه الوسائل في تيسير سُبل الوصول إلى المصادر القانونية المتنوعة، وتسريع وتيرة جمع البيانات ذات الصلة، وتعزيز دقة تحليلها، وتسهيل نشر نتائج البحث العلمي على أوسع نطاق.

وعلى امتداد محاضرات هذا المقياس، سيتمكن الطلاب من اكتساب الخبرة العملية في كيفية استخلاص البيانات القانونية من البيئات الرقمية، وتطبيق الأدوات الإلكترونية في تحليلها، وتقديم نتائج البحوث القانونية بأساليب تتوافق مع مقتضيات النشر الإلكتروني، بالإضافة إلى استيعاب الأسس المنهجية لإعداد البحوث العلمية القانونية في هذا العصر الرقمي.

يتناول مقياس منهجية البحث العلمي الإلكتروني دراسة معمقة للخطوات والإجراءات المنهجية التي يتبعها الباحث القانوني في مسيرته الاستكشافية، مع تركيز خاص على الاستثمار

الأمثل للوسائل الإلكترونية، وذلك بغية تمكين الطلاب من إنتاج أعمال بحثية قانونية تتسم بالسلامة المنهجية والجودة العلمية، معتمدين على الإمكانات التي تتيحها البيئة الرقمية.

يتضمن مقياس منهجية البحث العلمي الإلكتروني، وفقًا لما هو مضمن في هيكل المادة التعليمية، دراسة المحاضرات التالية:

- مقدمة عن منهجية البحث العلمي الالكتروني
- مصادر المعلومات وانواعها.
- المراجع والمصادر التي تضمها البيئة الرقمية.
- النشر الالكتروني ودوره في تطوير البحث العلمي.
- الأرشفة الالكترونية.
- محركات البحث والمكتبات الرقمية.
- المحتوي القانوني الرقمي العربي.
- قواعد توثيق المراجع المستقاة من البيئة الرقمية.
- الذكاء الاصطناعي والبحث العلمي.
- القرار الوزاري 1082 المتعلق بالسرقة العلمية.

إن القانون في عصرنا الرقمي يستلزم باحثًا مسلحًا بأدوات المعرفة التقليدية وبراعة التعامل مع التقنيات الحديثة.

المحاضرة الأولى: ماهية منهجية البحث العلمي القانوني الإلكتروني

لقد غدا من المسلمات في العصر الراهن الأثر البالغ للثورة التكنولوجية الرقمية في شتى مناحي الحياة، ولم يكن البحث العلمي بمعزل عن هذه التحولات الجذرية. فقد أفضى الانتشار الواسع لشبكة الإنترنت إلى فتح آفاق غير مسبوقة أمام الباحثين، مُتيحًا لهم الولوج إلى كميات هائلة من البيانات والمعلومات على نطاق عالمي.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية تحديد الإطار المنهجي الذي يُنظم عملية استقاء المعرفة وتحليلها في البيئة الرقمية. وعليه، تعرف **منهجية البحث العلمي الإلكتروني** بأنها جملة الخطوات والإجراءات المنظمة التي يتبعها الباحث في سبيل جمع المعطيات وتحليلها وصولًا إلى تدوين التقرير البحثي[1].وبشكل أكثر تخصيصًا في المجال القانوني، يُمكن تعريف **منهجية البحث العلمي القانوني الإلكتروني** بأنها منظومة من الخطوات والآليات المنهجية التي يعتمدها الباحث القانوني في اقتفاء أثر المعلومات من المصادر الرقمية، وإخضاعها للتحليل والتفسير، بهدف التوصل إلى نتائج علمية جديدة ومُعتبرة في حقل القانون.

وتتجلى الفروقات الجوهرية بين منهجية البحث العلمي الإلكتروني ونظيرتها التقليدية في عدة جوانب أساسية، أبرزها:

- يسر الوصول إلى المعلومات :حيث يُمكّن الفضاء الرقمي الباحث من النفاذ إلى المعلومة القانونية من أي بقعة جغرافية وبسرعة تفوق البحث المضني في أروقة المكتبات التقليدية.
- تعدد مصادر المعلومات :إذ تتيح الشبكة العنكبوتية للباحث باقة متنوعة من المصادر المعرفية القانونية التي قد يصعب حصرها في البيئات التقليدية.
- التفاعلية :حيث يُمكن للباحث التفاعل مع المحتوى الرقمي القانوني بشتى السُبل، من خلال التدوين والمشاركة وتبادل الآراء.

[2] محمد خليفة، منهجية البحث العلمي القانوني الإلكتروني، دار النهضة العربية، ط1، 2023، ص2.

أهمية منهجية البحث العلمي القانوني الإلكتروني:

تكمن الأهمية الجوهرية لمنهجية البحث العلمي القانوني الإلكتروني في توفير إطار إجرائي مُحكم يُمكّن الباحث القانوني من استخلاص المعلومات من المصادر الرقمية بطريقة علمية مُنظمة. وتساعد هذه المنهجية الباحثين القانونيين على وجه الخصوص في[2]:

- تحديد المصادر الإلكترونية القانونية ذات الصلة بموضوع البحث.
- اقتفاء المعلومات في هذه المصادر بكفاءة وفعالية.
- تقييم مصداقية وأهمية المعلومات المُستخلصة.
- تحليل البيانات القانونية التي تم تقييمها بدقة.
- صياغة التقرير البحثي وفقًا للمعايير العلمية.

الأدوات الإلكترونية المُستخدمة في منهجية البحث العلمي القانوني الإلكتروني:

تتعدد الأدوات الإلكترونية التي يُمكن للباحث القانوني الاستعانة بها في منهجيته البحثية الرقمية ومن أبرزها:

- محركات البحث :كأدوات أساسية للعثور على المعلومات القانونية المتاحة عبر الإنترنت.
- قواعد البيانات الإلكترونية :التي تُوفر تجميعات مُنظمة وشاملة للمعلومات القانونية المتخصصة.
- المواقع الإلكترونية المتخصصة :التي تُقدم محتوى قانونيًا متنوعًا في شتى فروع القانون.
- البرامج والتطبيقات الإلكترونية :المُساعدة في عمليات تحليل البيانات والترجمة وغيرها من المهام البحثية.

[2] العبيدي عادل، منهجية البحث القانوني في العصر الرقمي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2023، ص. 98 .

مزايا وتطبيقات منهجية البحث العلمي القانوني الإلكتروني

تتسم منهجية البحث العلمي الإلكتروني في المجال القانوني بجملة من الميزات النوعية التي تضفي على العملية البحثية فعالية وكفاءة متميزة[3]، وتنعكس إيجابًا على جودة المخرجات العلمية. وتتجلى هذه المزايا فيما يلي:

- سهولة الولوج إلى المعلومة القانونية :حيث يُمكّن الفضاء الرقمي الباحث القانوني من الوصول إلى مصادر المعلومات القانونية المتنوعة من أي مكان جغرافي دون قيود زمانية أو مكانية.
- سرعة استقراء البيانات القانونية :إذ تتيح الأدوات الإلكترونية استخلاص النصوص القانونية والاجتهادات القضائية والدراسات الفقهية بسرعة فائقة مقارنة بالوسائل التقليدية.
- تنوع المصادر المعلوماتية القانونية :حيث تزخر البيئة الرقمية بكم هائل من المعلومات القانونية المستقاة من قواعد البيانات المتخصصة، والمواقع الإلكترونية الرسمية والقانونية، والدوريات العلمية المحكمة.
- التفاعلية في التعامل مع المحتوى القانوني :إذ يُمكن للباحث التفاعل مع النصوص القانونية والتحليلات الفقهية عبر المنصات الرقمية من خلال أدوات البحث المتقدمة، والتعليقات، والمشاركة.

تطبيقات منهجية البحث العلمي القانوني الإلكتروني[4]

تتعدد المجالات التي يُمكن فيها توظيف منهجية البحث العلمي القانوني الإلكتروني بفعالية، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر:

[2] عبد الله بن محمد العبيد، منهجية البحث العلمي القانوني الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، 2022، ص 13.

[2] عبد الله بن إبراهيم بن زيد، منهجية البحث العلمي، دار طيبة،2011، ص22.

- البحث القانوني الأكاديمي :حيث يعتمد الباحثون القانونيون على هذه المنهجية في استقصاء المعلومات اللازمة لإعداد الدراسات والبحوث العلمية المتخصصة.
- الممارسة القانونية المهنية :حيث يستعين المحامون بهذه الأدوات في الحصول على النصوص القانونية الحديثة والسوابق القضائية ذات الصلة لتدعيم مرافعاتهم ودفاعهم عن موكليهم.
- التعليم القانوني :حيث يستفيد طلاب القانون من هذه المنهجية في الوصول إلى المواد الدراسية والمراجع القانونية لإثراء تحصيلهم العلمي.

أمثلة تطبيقية على منهجية البحث العلمي القانوني الإلكتروني[5]

لتوضيح كيفية تطبيق هذه المنهجية، نسوق الأمثلة التالية:

- بحث حول مسؤولية الطبيب عن الأخطاء الطبية :يمكن للباحث استخدام محركات البحث المتخصصة وقواعد البيانات القانونية الإلكترونية لاستخلاص المقالات والدراسات والأحكام القضائية المتعلقة بهذا الموضوع.
- بحث حول عقوبة القتل العمد في القانون المصري :يمكن للباحث الولوج إلى المواقع الإلكترونية الرسمية التي تنشر التشريعات المصرية والأحكام الصادرة عن المحاكم المصرية ذات الصلة.
- بحث حول مدى دستورية حظر الإجهاض في القانون الأمريكي :يمكن للباحث تصفح المواقع الإلكترونية المتخصصة في القانون الأمريكي وقرارات المحكمة العليا الأمريكية المتعلقة بهذه القضية.

[2] المسعودي هالة، البحث القانوني الإلكتروني: منهجيات وأمثلة، دار العلوم، الرياض، 2022، ص. 160.

المحاضرة الثانية: أنواع وخصائص مصادر المعلومات القانونية

في ظل التطور التقني المتسارع، تشهد خارطة مصادر المعلومات القانونية تنوعًا ملحوظًا وسهولة في الوصول لم تكن معهودة من قبل. فبفضل شبكة الإنترنت، أصبح بالإمكان استقاء المعارف القانونية من شتى بقاع العالم. وقد أدى هذا التوسع الرقمي إلى تعاظم أهمية المصادر الإلكترونية، كالمواقع المتخصصة وقواعد البيانات القانونية. ومع ذلك، يظل الإلمام بالمصادر التقليدية، كالمؤلفات والدوريات القانونية الورقية، ذا أهمية قصوى لما توفره من معلومات موثوقة وعميقة.

تهدف هذه المحاضرة إلى تزويد طلبة الحقوق، بتخصص إعلام آلي وإنترنت، بفهم جوهري لمصادر المعلومات القانونية، من حيث أنواعها وسماتها المميزة وكيفية النفاذ إليها. كما ترمي إلى تمكين الطلبة من اكتساب المهارات اللازمة لتقييم هذه المصادر وتحديد الأنفع منها لأغراضهم البحثية.

مفهوم مصادر المعلومات القانونية:

تعرف مصادر المعلومات عمومًا بأنها كل ما يُمكن جمعه وحفظه وتنظيمه واسترجاعه لتقديمه للمستفيدين من خدمات المكتبات ومراكز المعلومات. وبالنسبة لـ **مصادر المعلومات القانونية،** فهي المصادر التي تتضمن معلومات ذات صلة بالقانون، كالتشريعات والأحكام القضائية والقرارات الإدارية والمؤلفات والدوريات القانونية المتخصصة.

بتعبير آخر، **مصادر المعلومات القانونية** هي مجموعة الوثائق والمواد التي تحوي بيانات حول القانون، سواء كانت مدونة خطيًا، أو مُسجلة صوتيًا، أو مُتاحة إلكترونيًا. وبشكل موجز، يُمكن تعريف **مصادر المعلومات القانونية** بأنها أي مادة أو وثيقة أو أداة تتضمن معلومة قانونية، بصرف النظر عن شكلها المادي أو الرقمي[6].

[2] الشريفسامي، أسس المعلومات القانونية في العصر الرقمي، دار النشر الحديثة، بيروت، 2021، ص 140

خصائص مصادر المعلومات القانوني:[7]

- الموضوعية :يتعين أن تتسم المعلومات القانونية بالصحة والتجرد من التحيز. فمثلًا، عند البحث عن تفسير لنص قانوني في مؤلف فقهي، يجب الانتباه إلى ما إذا كان المؤلف يعرض مختلف الآراء الفقهية بموضوعية أم يتبنى رأيًا معينًا بانحياز.
- الملاءمة :يجب أن تكون مصادر المعلومات القانونية مُناسبة لاحتياجات البحث وموضوعه ومستوى الباحث. فعلى سبيل المثال، عند البحث عن تفاصيل دقيقة حول إجراءات الطعن بالنقض في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري، يكون الرجوع إلى النص القانوني ذاته وشروحاته المتخصصة أكثر ملاءمة من الرجوع إلى مؤلف عام في مبادئ القانون.
- الدقة والموثوقية :تُعد الدقة والموثوقية من الخصائص الجوهرية لمصادر المعلومات القانونية. يجب أن تكون البيانات الواردة فيها صحيحة ومستندة إلى أصول موثوقة. ويُمكن تقييم دقة المصدر بالنظر إلى:
  - ✓ المصدر :يجب أن يكون الناشر أو المؤلف جهة أو شخصًا ذا مصداقية علمية أو قانونية مُعترف بها. فعلى سبيل المثال، تعتبر التشريعات الصادرة عن البرلمان والمُنشورة في الجريدة الرسمية مصادر أولية ذات موثوقية عالية.
  - ✓ المحتوى :يجب أن يكون مضمون المصدر متوافقًا مع الحقائق القانونية المعروفة.
  - ✓ المراجع :يُفضل أن يتضمن المصدر إشارات مرجعية تدعم المعلومات الواردة فيه.
- الحداثة :ينبغي أن تكون مصادر المعلومات القانونية مُحدَّثة باستمرار لتعكس آخر التعديلات والتطورات القانونية والقضائية. فالقوانين والأحكام القضائية تتغير بمرور الوقت، لذا من الضروري الاعتماد على مصادر حديثة. ويُمكن تقييم حداثة المصدر بالنظر إلى :

[2] محمد الزبيدي، المدخل إلى علم المعلومات القانونية، دار النهضة العربية، ط2، 2022، ص16.

- ✓ تاريخ النشر :يجب أن يكون تاريخ إصدار المصدر حديثًا قدر الإمكان. فعند البحث عن آخر التعديلات على قانون العقوبات الجزائري، يجب البحث عن النسخ الأحدث من القانون.
- ✓ التحديثات :يُفضل أن يتم تحديث المصدر بشكل دوري، خاصة بالنسبة لقواعد البيانات القانونية الإلكترونية.

- ➢ التنظيم :يجب أن تكون مصادر المعلومات القانونية مُنظمة بشكل منطقي وسهل الاستخدام. فالفهارس الواضحة في الكتب القانونية، وهيكلة المواقع القانونية الإلكترونية، تُسهل على الباحث عملية الوصول إلى المعلومة المطلوبة.
- ➢ الشمولية :يُفضل أن تُغطي مصادر المعلومات القانونية الموضوعات القانونية بتفصيل وعمق كافيين.
- ➢ الموضوعية :يجب أن تكون مصادر المعلومات القانونية موضوعية وغير متحيزة، خاصة في التحليلات الفقهية.

أهمية خصائص مصادر المعلومات القانونية:

تُمكِّن هذه الخصائص الباحثين القانونيين من التمييز بين المصادر الدقيقة والموثوقة والحديثة والمناسبة لاحتياجاتهم البحثية. فعلى سبيل المثال، عند إعداد مذكرة تخرج في موضوع "المسؤولية المدنية عن حوادث المرور في التشريع الجزائري"، سيحرص الطالب على الرجوع إلى النصوص القانونية ذات الصلة (قانون المرور، القانون المدني)، والأحكام القضائية الحديثة الصادرة عن المحكمة العليا في هذا الشأن، والمؤلفات الفقهية المُحدَّثة التي تتناول هذا الموضوع بتحليل معمق[8].

[2] ا لنجار فاطمة، البحث القانوني: من النظرية إلى التطبيق، دار الكتاب الجامعي، عمان، 2020، ص 210.

أهمية وأنواع مصادر المعلومات القانونية

تضطلع مصادر المعلومات القانونية بدور محوري في بنية النظام القانوني برمته. فهي تُعد بمثابة الرافد المعرفي الأساسي للأفراد الساعين إلى فهم القانون واستيعاب آليات تطبيقه، كما تُشكل عصب البحث العلمي القانوني. وتتأتى أهمية هذه المصادر على مستويين: عام وخاص.

الأهمية العامة لمصادر المعلومات القانونية:

- تيسير فهم القانون :تُعين مصادر المعلومات القانونية الأفراد على استيعاب النصوص القانونية وتفسير مضامينها وكيفية إنفاذها في الواقع العملي. فعلى سبيل المثال، يُمكن للمواطن العادي الرجوع إلى شروحات مبسطة للقوانين المنظمة لحقوق المستهلك لفهم حقوقه وواجباته.
- توفير البيانات القانونية :تُمد هذه المصادر المعنيين بالشأن القانوني بالمعلومات الضرورية لفهم القواعد القانونية والاستفادة منها في شتى المجالات.
- دعم البحث العلمي القانوني :تُعد مصادر المعلومات القانونية ركيزة أساسية للباحثين القانونيين في إجراء الدراسات والتحليلات المعمقة للمسائل القانونية المختلفة.

الأهمية المحددة لمصادر المعلومات القانونية[9]:

- للطلاب :تُساعدهم في اكتساب المعرفة القانونية وتطبيقها في سياقات دراسية وعملية مستقبلية. فعلى سبيل المثال، يعتمد طالب القانون على الكتب والمقالات القانونية في إعداد البحوث والدراسات المطلوبة.
- للمحامين :تُمكنهم من تقديم الاستشارات القانونية المستنيرة والدفاع الفعال عن حقوق موكليهم، بالاستناد إلى النصوص القانونية والسوابق القضائية.

[2] الرشيدي خالد، البحث العلمي في القانون: مصادره وأهميته، دار الفكر، القاهرة، 2022

- للقضاة :تُعينهم في إصدار الأحكام والقرارات القضائية العادلة والمستندة إلى فهم دقيق للقانون وتطبيقاته.
- للعامة :تُساهم في تمكينهم من فهم حقوقهم وواجباتهم القانونية وكيفية حماية مصالحهم المشروعة.

أنواع مصادر المعلومات القانونية[10]:

يُمكن تصنيف مصادر المعلومات القانونية وفق معايير متعددة، أبرزها:

- **من حيث الشكل :**
  - ✓ مصادر مكتوبة :كالقوانين والمؤلفات والدوريات والتقارير القانونية.
  - ✓ مصادر شفهية :كالمحاضرات والندوات والمقابلات القانونية (وإن كانت أقل استخدامًا كمصادر بحثية أولية).
  - ✓ مصادر إلكترونية :كقواعد البيانات القانونية والمواقع الإلكترونية والمدونات القانونية.
- **من حيث المصدر :**
  - ✓ مصادر رسمية :كالتشريعات الصادرة عن الجهات المختصة والمنشورة في الجرائد الرسمية، والأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم بأنواعها. ففي الجزائر، تُعد الجريدة الرسمية مصدرًا رسميًا لنشر القوانين والمراسيم.
  - ✓ مصادر غير رسمية :كالمؤلفات الفقهية، والدوريات القانونية غير الرسمية، وآراء الشراح والفقهاء.
- **من حيث المحتوى :**

[2] عمار بن إبراهيم، عبد الرحمن بن عبد العزيز، مصادر المعلومات القانونية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2023، ص15.

- ✓ مصادر قانونية أولية (أصلية) :وهي النصوص القانونية ذاتها (التشريعات، الدساتير، المعاهدات)، والأحكام القضائية.
- ✓ مصادر قانونية ثانوية (غير مباشرة) :وهي المؤلفات الفقهية، والدراسات القانونية، والمقالات التي تُفسر وتحلل القانون.

تصنيف مصادر المعلومات القانونية وفقًا للشكل والمصدر والمحتوى

استكمالًا لما تم تناوله حول أنواع مصادر المعلومات القانونية، سنتناول في هذه المحاضرة تصنيفًا تفصيليًا لهذه المصادر بناءً على ثلاثة معايير أساسية: الشكل الذي تتخذه المعلومة، والجهة التي أصدرت المصدر، وطبيعة المحتوى القانوني الذي تتضمنه.

أولًا: مصادر المعلومات القانونية حسب الشكل:

تنقسم مصادر المعلومات القانونية من حيث الشكل إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- **المصادر القانونية المكتوبة** :وهي التي يتم تدوينها وتسجيلها خطيًا، وتشمل :

- ✓ القوانين (التشريعات) :وهي مجموعة القواعد القانونية التي يُقرها المشرع لتنظيم العلاقات بين الأفراد والمجتمع. مثال: القانون المدني الجزائري الذي ينظم العقود والمسؤولية التقصيرية وغيرها[11].
- ✓ الأحكام القضائية :وهي القرارات الصادرة عن المحاكم المختلفة في المنازعات القانونية المعروضة عليها. مثال: حكم صادر عن المحكمة العليا الجزائرية في قضية تتعلق بالإيجار.
- ✓ الفقه القانوني (الآراء الفقهية) :وهو مجموع آراء وتفسيرات القانونيين والفقهاء للنصوص القانونية. مثال: مؤلفات الدكتور فلان في شرح قانون الأسرة الجزائري.

[2] الحسيني مريم، التشريعات القانونية في الجزائر: دراسة مقارنة، دار الثقافة، دمشق، 2019.

- ✓ الدراسات القانونية (البحوث والتقارير) :وهي الأعمال البحثية التي تتناول مسائل قانونية محددة بعمق وتحليل. مثال: بحث منشور في مجلة قانونية حول "حماية البيانات الشخصية في التشريع الجزائري."
- ✓ الكتب القانونية :وهي المؤلفات التي تتضمن معلومات تفصيلية حول فروع القانون المختلفة. مثال: كتاب حول "مبادئ القانون التجاري."
- ✓ المجلات القانونية (الدوريات القانونية) :وهي منشورات دورية تتضمن مقالات وبحوثًا في مختلف المجالات القانونية. مثال: "مجلة العلوم القانونية والإدارية."
- ✓ قواعد البيانات القانونية :وهي مجموعات مُنظمة من المعلومات القانونية المُتاحة إلكترونيًا. مثال: قاعدة بيانات تتضمن نصوص التشريعات والأحكام القضائية الجزائرية.
- ✓ المواقع الإلكترونية القانونية :وهي المنصات الرقمية التي تُقدم معلومات قانونية متنوعة. مثال: موقع وزارة العدل الذي ينشر القوانين والتعليمات.

- ➢ **المصادر القانونية الشفهية** :وهي التي يتم تداولها أو تسجيلها شفهيًا، وأهمها في السياق القانوني :

- ✓ الأعراف القانونية :وهي قواعد غير مكتوبة نشأت وتطورت عبر ممارسات اعتبرها المجتمع مُلزمة بمرور الزمن[12]. مثال: بعض الأعراف التجارية التي يُستند إليها في تفسير العقود التجارية.
- ✓ العرف الدولي :وهي قواعد غير مكتوبة نشأت وتطورت في العلاقات بين الدول وأصبحت مُلزمة لها. مثال: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

[2] ا لشعلان محمد، القانون والأعراف: دراسة تحليلية، دار النشر الحديثة، بيروت، 2022، ص. 112.

- ✓ الفقه المقارن (المناقشات الشفهية) :وإن كان أقل شيوعًا كمصدر مباشر، إلا أن المناقشات والمحاضرات الشفهية التي يقدمها الفقهاء تدخل ضمن هذا الإطار.

- **المصادر القانونية الإلكترونية** :وهي التي يتم تخزينها وإتاحتها في شكل رقمي، وتشمل بشكل أساسي[13] :

  - ✓ قواعد البيانات القانونية :كما تم ذكره في المصادر المكتوبة
  - ✓ المواقع الإلكترونية القانونية) :كما تم ذكره في المصادر المكتوبة
  - ✓ المدونات القانونية :وهي مواقع يكتب فيها متخصصون في القانون آراءهم وتحليلاتهم حول قضايا قانونية معاصرة. مثال: مدونة محامٍ يُعلق على آخر المستجدات في قانون الشركات.

ثانيًا: مصادر المعلومات القانونية حسب المصدر:

- **المصادر القانونية الرسمية** :وهي الصادرة عن الهيئات الرسمية المخولة بإنتاج القانون، مثل :

  - ✓ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية (البرلمان) .مثال: قانون الأسرة.
  - ✓ الأحكام القضائية الصادرة عن السلطة القضائية (المحاكم) .مثال: قرارات المحكمة العليا.
  - ✓ التشريعات الفرعية الصادرة عن السلطة التنفيذية (المراسيم والقرارات التنظيمية) . مثال: مرسوم تنفيذي يُحدد كيفيات تطبيق قانون معين.

- **المصادر القانونية غير الرسمية** :وهي التي لا تصدر عن الهيئات الرسمية، وتشمل :

[2] ا لخطيب رنا، التكنولوجيا والقانون: المصادر القانونية في العصر الرقمي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2021، ص. 76.

- ✓ الكتب القانونية الصادرة عن الكتاب والباحثين القانونيين .مثال: مؤلف حول القانون الإداري.
- ✓ المقالات القانونية الصادرة عن الفقهاء والباحثين القانونيين .مثال: مقال في مجلة قانونية حول "مبدأ سلطان الإرادة."
- ✓ المواقع الإلكترونية القانونية التي تديرها المؤسسات والشركات الخاصة .مثال: موقع يقدم تحليلات قانونية للشركات.

ثالثًا: مصادر المعلومات القانونية حسب المحتوى:

- **المصادر القانونية المباشرة (الأولية)** :وهي التي تتضمن القواعد القانونية ذاتها بشكل صريح[14]، مثل :
  - ✓ القوانين .مثال: قانون الإجراءات الجزائية.
  - ✓ الأحكام القضائية .مثال: قرار صادر عن مجلس الدولة.
- **المصادر القانونية غير المباشرة (الثانوية)** :وهي التي تتضمن معلومات وتحليلات وشروحات حول القانون، وليست النص القانوني ذاته، مثل :
  - ✓ الفقه القانوني .مثال: شروح قانونية لمادة معينة.
  - ✓ الدراسات القانونية .مثال: بحث حول "أثر العولمة على القانون الوطني."
  - ✓ الكتب القانونية.
  - ✓ المجلات القانونية.
  - ✓ قواعد البيانات القانونية (التحليلية منها).

[2] ا الرفاعي لطيفة، المصادر القانونية الأولية: الأسس النظرية، جامعة البحرين، 2022، ص 68

✓ المواقع الإلكترونية القانونية (التي تقدم تحليلات وشروحات).

تحديات مصادر المعلومات القانونية الإلكترونية:

على الرغم من المزايا العديدة للمصادر الإلكترونية، إلا أنها تواجه بعض التحديات، منها:

- الدقة والموثوقية :قد لا تكون جميع المعلومات القانونية المتاحة عبر الإنترنت دقيقة أو صادرة عن جهات موثوقة[15].
- الحداثة :قد لا يتم تحديث بعض المصادر الإلكترونية بانتظام، مما يجعل المعلومات قديمة.
- التكلفة :تتطلب بعض قواعد البيانات والمواقع القانونية الإلكترونية اشتراكات مدفوعة.

معايير تقييم مصادر المعلومات القانونية

في سياق البحث العلمي القانوني، لا يكفي مجرد حصر مصادر المعلومات، بل يتعين على الباحث امتلاك القدرة على تقييم هذه المصادر بموضوعية لتحديد مدى صلاحيتها وموثوقيتها وأهميتها لإثراء بحثه. وتستند عملية تقييم مصادر المعلومات القانونية إلى جملة من المعايير الأساسية، نوجزها فيما يلي:

- **الدقة والموثوقية** :يُعد هذا المعيار حجر الزاوية في تقييم أي مصدر للمعلومات القانونية. يجب على الباحث التثبت من صحة البيانات والمعلومات الواردة في المصدر ومن مدى استناده إلى أصول قانونية أو علمية راسخة. ويُمكن تقييم الدقة والموثوقية بالنظر في العناصر التالية:

✓ مصدر المعلومة :هل المصدر جهة رسمية مُعتبرة (كوزارة العدل، المحكمة العليا)، أم دار نشر أكاديمية مرموقة، أم مؤلف ذو مكانة علمية معترف بها في المجال

[2] محمد عبد الحميد زيد، المدخل إلى علم المعلومات القانونية، دار النهضة العربية، ط2، 2022، ص16.

القانوني؟ فعلى سبيل المثال، تكون المعلومة القانونية المستقاة من نص تشريعي منشور في الجريدة الرسمية أكثر موثوقية من رأي غير مُستند في مدونة شخصية.

- ✓ محتوى المعلومة :هل يبدو المحتوى متسقًا منطقيًا وقانونيًا؟ وهل يخلو من الأخطاء الواضحة أو التحيزات غير المُبررة؟ فعند قراءة تحليل فقهي لقضية معينة، يجب التأكد من أن الاستنتاجات مُستندة إلى وقائع القضية والنصوص القانونية ذات الصلة.
- ✓ الإحالات والمراجع :هل يُقدم المصدر إحالات واضحة إلى مصادر أخرى تدعم المعلومات الواردة فيه؟ فالمؤلفات والبحوث القانونية الرصينة عادة ما تتضمن قائمة بالمراجع التي استند إليها الكاتب.

- **الحداثة** :في المجال القانوني، تتسم الحداثة بأهمية خاصة نظرًا للتطور المستمر للتشريعات والأحكام القضائية. يجب على الباحث التأكد من أن المصدر الذي يعتمد عليه يعكس أحدث التطورات القانونية ذات الصلة بموضوع بحثه[16]. ويُمكن تقييم الحداثة من خلال:

- ✓ تاريخ النشر أو التحديث :متى نُشر المصدر أو آخر مرة تم تحديثه فيها؟ فعند البحث عن قانون مُعين، يجب التأكد من الحصول على أحدث نسخة مُعدلة منه.
- ✓ تغطية التطورات الأخيرة :هل يتناول المصدر التعديلات القانونية أو الأحكام القضائية الحديثة ذات الصلة؟

- **الملاءمة** :يجب أن يكون مصدر المعلومات مُناسبًا لاحتياجات البحث من حيث الموضوع والمستوى والعمق. ويُمكن تقييم الملاءمة بالنظر في:

[2] الحسين عزيز، التطور القانوني: الحداثة وأثرها على الممارسات، دار الجيل، الجزائر، 2021، ص. 40.

- ✓ صلة المصدر بموضوع البحث :هل يتناول المصدر بشكل مباشر أو غير مباشر المسألة القانونية التي يبحث فيها الباحث؟
- ✓ المستوى العلمي للمصدر :هل يتناسب مستوى التحليل والتعقيد في المصدر مع مستوى الباحث واحتياجات بحثه؟ فالمعلومات المطلوبة لطالب في السنة الأولى تختلف عن تلك التي يحتاجها باحث دكتوراه.
- ✓ سهولة الوصول والاستخدام :هل يسهل الحصول على المصدر واستخدامه؟ فالمصادر الإلكترونية المنظمة جيدًا تكون أكثر سهولة في الاستخدام من الوثائق الورقية غير المفهرسة.

في البحث القانوني، لا تكمن القيمة في كثرة المصادر، بل في جودة ما ننتقي منها وفق معايير علمية دقيقة.

المحاضرة الثالثة: المراجع والمصادر القانونية في البيئة الرقمية

لقد أضحى الفضاء الرقمي منجمًا زاخرًا بالمعلومات والمراجع القانونية المتنوعة، حيث يحتضن طيفًا واسعًا من المصادر، بدءًا بالكتب والمجلات والدوريات الإلكترونية المتخصصة، مرورًا بالوثائق الحكومية والقضائية المتاحة عبر الإنترنت، وصولًا إلى المواقع الإلكترونية والمدونات القانونية التفاعلية.

تكتسي هذه المحاضرة أهمية بالغة، إذ تهدف إلى تزويدهم بالمهارات اللازمة لاستكشاف هذا الثراء المعرفي الرقمي، وتقييم مصادره المختلفة، وتوظيفها بكفاءة في بحوثهم العلمية. وتحقيقًا لهذه الغاية، نسعى إلى بلوغ الأهداف التالية:

- استيعاب مفهوم البيئة الرقمية في سياق البحث القانوني.
- التعريف بالمراجع والمصادر القانونية المتاحة ضمن هذه البيئة.
- تطوير مهارات الطلبة في البحث المنهجي عن هذه المراجع والمصادر.
- إكساب الطلبة القدرة على التقييم النقدي للمصادر القانونية الرقمية.

تعريف البيئة الرقمية:

تُعرف البيئة الرقمية في سياقنا بأنها الحاضنة الإلكترونية الغنية بالمعلومات والمراجع القانونية، والتي تشمل طيفًا واسعًا من المصادر الرقمية كالمؤلفات والمجلات والدوريات الإلكترونية، والوثائق الرسمية (التشريعات، الأحكام)، والمواقع والمدونات القانونية[17]

تعريف البيئة الرقمية من منظور لغوي:تتألف عبارة "البيئة الرقمية" من شقين دلاليين:

- البيئة :وهي الحيز الذي يتفاعل فيه الكائن الحي مع محيطه.
- الرقمية :وهي الصفة الدالة على الأرقام والعمليات الحسابية.

[2] محمد فتحي عبد العال، المعلومات ومؤسساتها في البيئة الرقمية، مكتبة النهضة المصرية، 2022، ص 15

وبناءً على هذا التحليل اللغوي، يُمكن تصور البيئة الرقمية في المجال القانوني بأنها الحيز الذي يتفاعل فيه الباحث القانوني مع المعلومات القانونية المُتاحة بصيغة رقمية. وبتعريف إجرائي، يُمكن القول بأن البيئة الرقمية القانونية هي:

"الفضاء الإلكتروني الذي يتم فيه إنتاج وتبادل واستخدام المعلومات القانونية".

كما يُمكن تعريفها بأنها مجموعة العناصر المادية والبشرية والتنظيمية التي تدعم إنتاج وتبادل واستخدام المعلومات القانونية بصيغة رقمية.

عناصر البيئة الرقمية القانونية:

تتكون البيئة الرقمية القانونية من العناصر التالية:

- **العناصر المادية** :وتشمل الأجهزة والبرمجيات والشبكات التي تُستخدم في إنتاج وتبادل واستخدام المعلومات القانونية الرقمية[18]، مثل :

✓ الأجهزة الرقمية :كالحواسيب والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية المُستخدمة للوصول إلى المصادر القانونية الرقمية.

✓ البرامج الرقمية :كأنظمة التشغيل وتطبيقات البحث القانوني وقواعد البيانات القانونية الإلكترونية.

✓ الشبكات الرقمية :كالإنترنت والشبكات المحلية التي تربط الأجهزة وتُتيح الوصول إلى المعلومات القانونية.

✓ المعلومات القانونية الرقمية :كنصوص التشريعات والأحكام والمقالات والكتب القانونية المُخزنة رقميًا.

[2] الأسدي هالة، المعلومات القانونية الرقمية: من الإنتاج إلى الاستخدام، دار الفكر، الكويت، 2020، ص. 29

- **العناصر البشرية** :وتشمل الأفراد والمجموعات المشاركة في إنتاج وتبادل واستخدام المعلومات القانونية الرقمية[19]، مثل :

✓ منتجو المحتوى القانوني الرقمي :كالمؤلفين والناشرين والجهات الحكومية والقضائية التي تُتيح نصوصها رقميًا.

✓ مستخدمو المحتوى القانوني الرقمي :كالطلبة والباحثين والمحامين والقضاة.

✓ المنظمات القانونية الرقمية :كدور النشر القانونية الإلكترونية وقواعد البيانات القانونية التجارية.

- **العناصر التنظيمية** :وتشمل السياسات والمعايير والممارسات التي تُنظم استخدام المعلومات القانونية الرقمية، مثل :

✓ القوانين واللوائح :المتعلقة بحماية الملكية الفكرية للمحتوى القانوني الرقمي وسرية البيانات.

✓ المعايير الفنية :التي تضمن توافق أنظمة قواعد البيانات القانونية وسهولة تبادل المعلومات.

✓ الممارسات المهنية :المتعلقة بأخلاقيات البحث القانوني الإلكتروني وتوثيق المصادر الرقمية.

في القانون الرقمي، تُعد البيئة الإلكترونية بمثابة مكتبة عالمية تحت متناول الباحث القانوني

[2] البرغوثي، نادر، الأفراد والمجموعات في البيئة الرقمية، جامعة النجاح، نابلس، 2022، ص. 46

أنماط البيئة الرقمية والمصادر القانونية التي تشتمل عليها

تتخذ البيئة الرقمية أشكالًا متنوعة تبعًا للسياق والغرض من استخدامها ويترتب على هذا التنوع اختلاف في طبيعة المصادر القانونية المتاحة ضمن كل نمط[20]. وفي هذا الإطار، يمكن التمييز بين الأنماط الرئيسية التالية للبيئة الرقمية:

- البيئة الرقمية الشخصية :وهي الفضاء الرقمي الذي يستخدمه الفرد في حياته اليومية لأغراض متنوعة، وقد تتضمن معلومات قانونية ذات طبيعة شخصية أو عامة. مثال: استخدام محرك بحث للاطلاع على قانون السير أو استشارة موقع إلكتروني يقدم معلومات قانونية مبسطة للعامة.
- البيئة الرقمية المهنية :وهي الفضاء الرقمي الذي يستخدمه الأفراد في سياق عملهم، ويشمل غالبًا مصادر قانونية متخصصة. مثال: استخدام محامٍ لقاعدة بيانات قانونية للبحث عن سوابق قضائية أو نصوص قانونية ذات صلة بقضية معينة.
- البيئة الرقمية التعليمية :وهي الفضاء الرقمي المُستخدم في العملية التعليمية، ويتضمن مصادر قانونية موجهة للطلاب. مثال: الوصول إلى كتب قانونية إلكترونية أو مقالات قانونية منشورة في منصة تعليمية.
- البيئة الرقمية الاجتماعية :وهي الفضاء الرقمي المُستخدم للتواصل الاجتماعي، وقد تتضمن نقاشات أو مشاركات لمعلومات قانونية ذات طابع عام. مثال: تبادل آراء حول قضية قانونية مستجدة عبر منصة تواصل اجتماعي.

أهمية البيئة الرقمية في المجال القانوني:

لقد أصبحت البيئة الرقمية جزءًا لا يتجزأ من البحث القانوني والممارسة القانونية والتعليم القانوني، لما توفره من سهولة الوصول إلى المعلومات وسرعتها وتنوعها.

[2] السالم فاطمة، المجموعات البشرية وتأثيرها على المعلومات القانونية، دار الكتاب الجامعي، عمان، 2020، ص55.

المراجع والمصادر القانونية التي تشتمل عليها البيئة الرقمية

تُعد البيئة الرقمية مصدرًا حيويًا للباحثين والطلاب القانونيين، حيث تُتيح لهم النفاذ إلى طيف واسع من المراجع والمصادر القانونية من أي مكان[21] وتنقسم هذه المراجع والمصادر الرقمية القانونية إلى عدة أنواع بناءً على طبيعة المحتوى:

- المراجع والمصادر النصية القانونية الرقمية :وتشمل النصوص القانونية (التشريعات، الدساتير، المعاهدات)، والأحكام والقرارات القضائية المنشورة إلكترونيًا، والمقالات والدراسات القانونية المنشورة في دوريات إلكترونية، والكتب القانونية الإلكترونية، وتقارير الهيئات القانونية. مثال: الوصول إلى نص القانون المدني الجزائري عبر موقع الجريدة الرسمية الإلكتروني، أو البحث عن أحكام المحكمة العليا في قاعدة بيانات قانونية.
- المراجع والمصادر المرئية القانونية الرقمية :وتشمل التسجيلات المرئية للمحاضرات والندوات القانونية، والعروض التقديمية القانونية المنشورة عبر الإنترنت، والرسوم البيانية التوضيحية للمفاهيم القانونية. مثال: مشاهدة تسجيل لمحاضرة ألقاها فقيه قانوني بارز حول نظرية العقد.
- المراجع والمصادر الصوتية القانونية الرقمية :وتشمل التسجيلات الصوتية للمحاضرات والندوات القانونية، والمقابلات مع شخصيات قانونية. مثال: الاستماع إلى تسجيل صوتي لمقابلة مع قاضٍ حول تجربته في مجال القضاء التجاري.
- المراجع والمصادر التفاعلية القانونية الرقمية :وتشمل البرامج التعليمية القانونية التفاعلية، والتطبيقات القانونية التي تقدم معلومات أو خدمات قانونية. مثال: استخدام تطبيق يقدم شروحات مبسطة لمواد قانونية معينة أو لعبة تفاعلية لتعلم المفاهيم القانونية الأساسية.

في العصر الرقمي، تُعد البيئة الإلكترونية بمثابة مكتبة قانونية عالمية مُتاحة بكبسة زر

[2] محمد عبد الحميد، البحث العلمي: المفاهيم والمهارات، دار الفجر، 2022، ص 135-145.

أدوات استكشاف المراجع والمصادر القانونية في البيئة الرقمية

تُعد الأدوات الرقمية المتاحة لاستكشاف المراجع والمصادر القانونية عصب العملية البحثية في العصر الراهن فهي تُمكّن الباحثين والطلاب من النفاذ إلى كم هائل من المعلومات القانونية من أي مكان وفي أي وقت[22].

أنواع أدوات البحث عن المراجع والمصادر القانونية الرقمية:

تتنوع هذه الأدوات لتشمل:

- **محركات البحث العامة** :والتي يمكن استخدامها كنقطة انطلاق أولية للبحث عن معلومات قانونية عامة. أمثلة :

- ✓ Google: يمكن استخدامه للبحث عن قوانين منشورة على مواقع رسمية، ومقالات قانونية، وملخصات لأحكام قضائية. على سبيل المثال، عند البحث عن "قانون العقوبات الجزائري"، قد تظهر نتائج من موقع الجريدة الرسمية أو مواقع متخصصة في القانون الجزائري.
- ✓ Bing: يوفر نتائج بحث مشابهة لـ Google ويمكن استخدامه بنفس الطريقة للبحث عن مصادر قانونية.

- **محركات البحث القانونية المتخصصة** :وهي مُصممة خصيصًا للبحث في المحتوى القانوني. أمثلة :

- ✓ Google Scholar: يُركز على الأدبيات الأكاديمية، بما في ذلك المقالات القانونية والكتب والبحوث. عند البحث عن "المسؤولية المدنية للطبيب في القانون الجزائري"، قد تظهر مقالات من مجلات قانونية جزائرية ودراسات جامعية.

[2] الزهراء الكبسي، البحث القانوني في العصر الرقمي، دار الكتاب الجامعي، عمان، 2020، ص61.

- ✓ HeinOnline: قاعدة بيانات واسعة النطاق للمواد القانونية التاريخية والمعاصرة، بما في ذلك الدوريات القانونية والمعاهدات والقوانين التشريعية. قد تكون مفيدة للبحث المعمق في تطور قانون معين في الجزائر أو مقارنته بأنظمة أخرى.

- **قواعد البيانات القانونية الرقمية** :وهي مجموعات مُنظمة وشاملة للمعلومات القانونية[23]. أمثلة :

- ✓ LexisNexis و Westlaw: قواعد بيانات تجارية عالمية توفر الوصول إلى النصوص القانونية والسوابق القضائية والتحليلات القانونية. قد تتوفر نسخ منها أو مواد مشابهة تغطي القانون الجزائري.

- ✓ قواعد البيانات القانونية الوطنية :العديد من الدول لديها قواعد بيانات وطنية للتشريعات والأحكام القضائية. يجب البحث عما إذا كانت هناك قاعدة بيانات رسمية متاحة للجمهور أو للجامعات في الجزائر.

- **المواقع الإلكترونية الخاصة بالمكتبات والمراكز البحثية القانونية** :والتي غالبًا ما توفر فهارس ومجموعات رقمية قيمة. أمثلة :

- ✓ المكتبات الجامعية الجزائرية :غالبًا ما يكون لديها كتالوجات إلكترونية ومجموعات رقمية قد تتضمن رسائل جامعية أو نسخًا رقمية من كتب قانونية. يجب البحث عن مواقع المكتبات القانونية في الجامعات الجزائرية.

- ✓ المكتبات الوطنية :قد تحتفظ بنسخ رقمية من التشريعات القديمة أو الوثائق القانونية الهامة.

ميزات أدوات البحث عن المراجع والمصادر القانونية الرقمية:

تتميز هذه الأدوات بقدرتها على:

[2] ا لشعلان محمد، تنظيم المعلومات القانونية: قواعد البيانات، دار النشر الحديثة، بيروت، 2021، ص 44.

- البحث في نطاق واسع من المراجع والمصادر القانونية الرقمية المتنوعة.
- تصفية نتائج البحث بدقة باستخدام معايير مثل نوع المصدر (قانون، حكم، مقال)، والموضوع القانوني، وتاريخ النشر.
- الوصول إلى هذه المراجع والمصادر من أي مكان يتوفر فيه اتصال بالإنترنت.

كيفية استخدام أدوات البحث عن المراجع والمصادر القانونية الرقمية

للاستفادة القصوى من هذه الأدوات، يُنصح باتباع الخطوات التالية:

- تحديد دقيق لموضوع البحث القانوني.
- اختيار أداة البحث الأكثر ملاءمة لطبيعة الموضوع والمصادر المطلوبة) .قاعدة بيانات قانونية للأحكام، محرك بحث أكاديمي للمقالات، إلخ.(.
- صياغة كلمات بحث قانونية دقيقة وذات صلة بالموضوع.[24] (استخدام مصطلحات قانونية محددة). على سبيل المثال، بدلًا من البحث عن "مشاكل الطلاق"، يمكن البحث عن "إجراءات الطلاق بالتراضي في القانون الجزائري."
- تطبيق عوامل التصفية المتاحة لتضييق نطاق النتائج وجعلها أكثر دقة (حسب نوع المصدر، تاريخ النشر، اللغة، إلخ.).
- تقييم النتائج بعناية للتأكد من مصداقيتها وملاءمتها وأهميتها للبحث القانوني.

في سبيل استجلاء الحقائق القانونية في العصر الرقمي، تُعد إتقان أدوات البحث بمثابة امتلاك مفاتيح خزائن المعرفة القانونية.

[2] محمد على الوردي ، صياغة الكلمات القانونية في البحث: الأسس والمبادئ، دار القلم، بغداد، 2023، ص31.

استراتيجيات البحث الفعال عن المراجع والمصادر القانونية الرقمية

تتطلب الولوج إلى كنوز المعرفة القانونية الرقمية إتقانًا لأدوات البحث وتبني استراتيجيات مُحكمة لضمان الوصول إلى المعلومات الأكثر دقة وملاءمة وفعالية.

أنواع أدوات البحث القانوني الرقمي: تتنوع الأدوات المتاحة للباحث القانوني في البيئة الرقمية، وتشمل:

- محركات البحث العامة – (Google, Bing) :كنقطة انطلاق للبحث العام.
- محركات البحث القانونية المتخصصة – (Google Scholar, HeinOnline) :للبحث الأكاديمي والقانوني المتعمق.
- قواعد البيانات القانونية الرقمية(LexisNexis, Westlaw) :، وقواعد البيانات الوطنية (–للوصول إلى النصوص القانونية والسوابق القضائية.
- مواقع المكتبات والمراكز البحثية القانونية – :لفهارس المجموعات الرقمية والتقليدية.

ميزات أدوات البحث القانوني الرقمي: تُتيح هذه الأدوات إمكانية البحث الشامل، وتصفية النتائج الدقيقة، والوصول العالمي إلى المعلومات القانونية[25].

استراتيجيات البحث الفعال عن المراجع والمصادر القانونية الرقمية

لتحقيق أقصى استفادة من أدوات البحث القانوني الرقمي، يُنصح باعتماد الاستراتيجيات التالية:

- التحديد الدقيق لموضوع البحث القانوني :صياغة واضحة ومحددة لسؤال البحث.
- اختيار أداة البحث المناسبة :مطابقة أداة البحث مع نوع المعلومات المطلوبة (أحكام، تشريعات، دراسات).

[2] احمد على الجابري، أدوات البحث الرقمي في القانون: دراسة شاملة، دار الكتاب الجامعي، عمان، 2020، ص 48.

- استخدام الكلمات المفتاحية القانونية :اختيار مصطلحات قانونية دقيقة ومعبرة. مثال: البحث عن "جريمة تبييض الأموال" بدلًا من "غسيل الأموال."
- تطبيق عوامل التصفية المتقدمة :استخدام المرشحات المتاحة لتحديد نوع المصدر، تاريخ النشر، والموقع.
- تقييم نقدي للنتائج :فحص مصداقية المصدر وملاءمته وأهميته للبحث.

أمثلة على استراتيجيات البحث القانوني الرقمي:

- للبحث عن أحكام حديثة حول مسؤولية الناقل البحري في القانون الجزائري، يمكن استخدام قاعدة بيانات قانونية جزائرية (إن وجدت) مع تصفية النتائج حسب تاريخ النشر والكلمات المفتاحية "مسؤولية الناقل البحري."
- للعثور على دراسات مقارنة حول قانون الشركات في الجزائر وفرنسا، يمكن استخدام Google Scholarمع كلمات مفتاحية مثل "قانون الشركات الجزائر فرنسا مقارن."
- للوصول إلى النص الكامل لقانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري، يمكن البحث مباشرة في الموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية الجزائرية.

في ميدان البحث القانوني الرقمي، ليست السرعة في الوصول إلى المعلومة هي الغاية، بل الدقة والكفاءة في استخلاص المعرفة القانونية الأصيلة[26].

[2] المحمدي زينب، البحث القانوني في العصر الرقمي: الأساليب والتطبيقات، دار الثقافة، دمشق، 2021، ص 42

المحاضرةالرابعة: النشر الإلكتروني ودوره المحوري في إعلاء صروح البحث العلمي القانوني

يشهد العصر الراهن تحولًا بنيويًا عميقًا في منظومة إنتاج ونشر المعرفة، مدفوعًا بالوثبة الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي أفرزت من بين تجلياتها البارزة ظاهرة النشر الإلكتروني. وقد أحدث هذا النمط من النشر نقلة نوعية في آليات إتاحة وتبادل النتاجات البحثية القانونية، مُذللاً بذلك العديد من العقبات التي كانت تعترض سُبل انتشارها وتداولها على نطاق أوسع.

تهدف هذه المحاضرة إلى تحقيق جملة من الأهداف الجوهرية، قوامها:

- تزويد الدارسين بفهم مُعمق لمفهوم النشر الإلكتروني وخصائصه المُميزة في السياق القانوني.
- إبراز الأهمية الاستراتيجية للنشر الإلكتروني في دفع عجلة البحث العلمي القانوني وتطويره.
- تمكين الطلاب من اكتساب المهارات اللازمة لاستخدام التقنيات الحديثة في مجال النشر الإلكتروني القانوني.

تعريف النشر الإلكتروني:

يُعرف النشر الإلكتروني بأنه العملية المنظمة لنشر وتوزيع المعلومات رقميًا، بالاستعانة بتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[27]. ويشمل هذا النمط من النشر شتى أنواع المحتوى القانوني، كالمؤلفات والدوريات والمقالات والتقارير، فضلاً عن المواد السمعية والبصرية ذات الصلة.

كما يُمكن تعريف النشر الإلكتروني قانونيًا بأنه آلية إنتاج وإتاحة الخدمات والمعلومات القانونية بصيغة رقمية، عبر شبكات الاتصال ووسائط التخزين الرقمية.

[2] الرفاعي لطيفة، النشر الإلكتروني: الأسس والتطبيقات، دار الجيل، الجزائر، 2023، ص 50.

خصائص النشر الإلكتروني القانوني: يتميز النشر الإلكتروني في المجال القانوني بمجموعة من الخصائص الفريدة، من أبرزها:

- الرقمنة :حيث يتم إنتاج وتوزيع المعلومات والخدمات القانونية في هيئة رقمية.
- التفاعلية :إذ يُمكن للمستخدمين التفاعل مع المحتوى القانوني الرقمي بطرق متنوعة.
- العالمية في الوصول :حيث يُتاح النفاذ إلى المعلومات والخدمات القانونية من أي مكان في العالم.
- السرعة في الانتشار :إذ يُمكن نشر المعلومات والخدمات القانونية بوتيرة فائقة السرعة.
- التكلفة النسبية المنخفضة :حيث يُمكن نشر المعلومات والخدمات القانونية بتكلفة أقل مقارنة بالنشر التقليدي.

الدور الحيوي للنشر الإلكتروني في تطوير البحث العلمي القانوني

لقد أحدث النشر الإلكتروني تحولًا جذريًا في منظومة البحث العلمي القانوني، مُقدمًا مزايا جمة ساهمت في تسريع وتيرة إنتاج المعرفة القانونية ونشرها على نطاق واسع[28].

مزايا النشر الإلكتروني في تطوير البحث العلمي القانوني:

- توسيع نطاق الوصول :يُمكّن النشر الإلكتروني الباحثين والمهتمين بالقانون من الوصول إلى أحدث الدراسات والأبحاث القانونية المنشورة في أي مكان بالعالم، مما يُعزز تبادل المعرفة على المستوى الدولي. مثال: يمكن لباحث في الجزائر الاطلاع على مقال قانوني منشور في دورية علمية في اليابان بسهولة.
- تسريع وتيرة النشر :يُتيح النشر الإلكتروني تجاوز المراحل الزمنية الطويلة التي تستغرقها عملية النشر التقليدي، مما يُمكن الباحثين من إيصال نتائج أبحاثهم إلى المجتمع العلمي

[2] العلي سفيان، النشر الإلكتروني وتأثيره في البحث القانوني، دار الكتاب الجامعي، عمان، 2022، ص 45.

والقانوني بسرعة أكبر. مثال: نشر مقال قانوني في دورية إلكترونية مُحكمة يكون أسرع من نشره في دورية ورقية.

- إثراء المحتوى وتنوعه :يدعم النشر الإلكتروني إمكانية تضمين مواد وسائط متعددة في الأبحاث القانونية، مثل الروابط التشعبية للنصوص القانونية أو الأحكام القضائية، والجداول التفاعلية، والرسوم البيانية المتحركة، مما يُعمق الفهم ويُثري المحتوى. مثال: تضمين رابط مباشر لنص المادة القانونية المُشار إليها في البحث.
- تعزيز التفاعل العلمي :تُتيح المنصات الإلكترونية للنشر العلمي إمكانية التفاعل بين الباحثين من خلال التعليقات والمناقشات حول الأبحاث المنشورة، مما يُحفز الحوار العلمي ويُسهم في تطوير الأفكار. مثال: إمكانية ترك تعليق على مقال قانوني منشور وفتح نقاش مع مؤلفه.
- خفض التكاليف :يُعد النشر الإلكتروني في الغالب أقل تكلفة من النشر التقليدي القائم على الطباعة والتوزيع المادي، مما يُشجع المؤسسات البحثية والدوريات على نشر المزيد من الأبحاث القانونية[29].

أمثلة على تأثير النشر الإلكتروني في تطوير البحث العلمي القانوني:

- ظهور الدوريات القانونية الإلكترونية المُحكمة التي تُتيح نشر الأبحاث القانونية وتقييمها بسرعة وفاعلية. مثال: العديد من الجامعات الجزائرية لديها الآن مجلات قانونية إلكترونية.
- إنشاء قواعد بيانات قانونية إلكترونية شاملة تُسهل على الباحثين الوصول إلى النصوص التشريعية والأحكام القضائية والفقه القانوني. مثال: بعض المواقع الإلكترونية توفر تجميعات للقوانين الجزائرية المُحدَّثة.

[2] البرغوثي نادر، التحول إلى النشر الإلكتروني: الفوائد والتحديات، دار الفكر العربي، القاهرة، 2023، ص38.

- تزايد استخدام المستودعات الرقمية المؤسسية لحفظ وإتاحة الإنتاج العلمي القانوني للجامعات والمراكز البحثية. مثال: قيام جامعة بحفظ رسائل الماجستير والدكتوراه القانونية إلكترونيًا وإتاحتها للباحثين.

في سماء المعرفة القانونية، يُضيء النشر الإلكتروني دروب الباحثين نحو آفاق أوسع وأكثر إشراقًا

آفاق التقنيات الحديثة في خدمة النشر الإلكتروني القانوني

يشهد ميدان النشر الإلكتروني القانوني تطورات متسارعة بفضل تبني تقنيات حديثة تسعى إلى الارتقاء بجودة النشر وزيادة فعاليته وكفاءته. وتبرز من بين هذه التقنيات ما يلي:

- النشر المفتوح الوصول :(Open Access) يُمكّن الباحثين القانونيين من نشر نتاجاتهم العلمية وإتاحتها مجانًا للجميع، مما يُعزز انتشار المعرفة القانونية ويُحفز التعاون بين الباحثين على مستوى عالمي. مثال: العديد من المجلات القانونية الإلكترونية الجزائرية تتبنى نموذج الوصول المفتوح.
- النشر الذاتي :(Self–Publishing) يُتيح للباحث القانوني نشر مؤلفاته أو بحوثه مباشرة دون الحاجة إلى دار نشر تقليدية، مما يُسهل عملية النشر ويقلل من التكاليف. مثال: قيام باحث قانوني بنشر كتابه إلكترونيًا عبر منصة متخصصة[30].
- النشر المُضمّن :(Embedded Publishing) يسمح للباحثين بنشر خلاصات أو أجزاء من أبحاثهم القانونية في مواقع الويب أو المدونات القانونية أو شبكات التواصل المهني، مما يزيد من انتشارها وسهولة الوصول إليها. مثال: نشر مُلخص لبحث قانوني على مدونة متخصصة في القانون التجاري.

[2] مروة مصطفي، *النشر الذاتي في المجال القانوني: الفرص والتحديات*، دار المعرفة، بيروت، 2022، ص55.

- النشر عبر الأجهزة المحمولة :(Mobile Publishing) يُمكن الباحثين من نشر وقراءة الأبحاث القانونية عبر الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، مما يُتيح الوصول إلى المعلومات القانونية في أي زمان ومكان. مثال: تطبيقات لقراءة الكتب والمجلات القانونية الإلكترونية على الهواتف.
- النشر التفاعلي :(Interactive Publishing) يُتيح إنشاء منشورات إلكترونية قانونية تفاعلية تُمكّن المستخدمين من التفاعل مع المحتوى بطرق متنوعة، مثل الضغط على الروابط، واستعراض البيانات التفاعلية، والمشاركة في استطلاعات الرأي. مثال: كتاب قانوني إلكتروني يتضمن روابط تشعبية مباشرة للمواد القانونية والأحكام القضائية ذات الصلة.

الفوائد المستمدة من التقنيات الحديثة في النشر الإلكتروني القانوني: تُحقق هذه التقنيات فوائد جمة للبحث العلمي القانوني، منها:

- تسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية :إتاحة المعرفة القانونية على نطاق واسع.
- تعزيز التواصل بين الباحثين القانونيين :تسهيل التعاون وتبادل الأفكار.
- تسريع وتيرة نشر الأبحاث القانونية :تقليل الوقت اللازم لوصول النتاج العلمي للجمهور.
- خفض تكاليف النشر القانوني :جعل عملية النشر أكثر اقتصادية.

تحديات النشر الإلكتروني القانوني والاعتبارات الأخلاقية:

مع سهولة انتشار المعلومات عبر الإنترنت، يزداد خطر تداول معلومات قانونية غير دقيقة أو مضللة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى فهم خاطئ للقانون وعواقب وخيمة على الأفراد والمؤسسات[31]. على سبيل المثال، قد تنتشر مقالات قانونية غير مُدققة تحتوي على تفسيرات خاطئة لقوانين جديدة، أو قد تظهر مواقع ويب تدعي تقديم استشارات قانونية مجانية ولكنها تقدم

[2] المهدي ياسر، *المعلومات القانونية في العصر الرقمي: المخاطر والفرص*، دار الفجر، الرياض، 2023، ص 62.

معلومات سطحية أو غير صحيحة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتوليد نصوص قانونية تبدو موثوقة ولكنها تحتوي على أخطاء جوهرية إلى تفاقم هذه المشكلة. على الرغم من صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة حول الأخبار الكاذبة في المجال القانوني تحديدًا، تشير تقارير عامة إلى أن انتشار الأخبار الكاذبة يمثل تحديًا عالميًا. وجدت دراسة أجرتها مؤسسة Pew Research Center في عام 2023 أن حوالي 70٪ من البالغين في الولايات المتحدة يعتقدون أن الأخبار الكاذبة تمثل مشكلة كبيرة[32]، مما يشير إلى أن هذا الاتجاه من المرجح أن يؤثر أيضًا على انتشار المعلومات القانونية غير الدقيقة عبر الإنترنت.

تقع مسؤولية كبيرة على عاتق ناشري المحتوى القانوني والمحامين والأكاديميين لضمان دقة المعلومات المنشورة والتحقق منها قبل نشرها، كما تبرز الحاجة إلى تطوير آليات للتحقق من مصداقية المصادر القانونية عبر الإنترنت.

في البيئة الرقمية، يصبح من السهل نسخ وتوزيع الأعمال القانونية المحمية بحقوق الملكية الفكرية، مثل الكتب القانونية والمقالات البحثية والبرامج القانونية، دون إذن أصحاب الحقوق. يتجلى ذلك في أمثلة مثل تحميل نسخ غير قانونية من الكتب أو المقالات من مواقع غير مصرح بها، واستخدام برامج قانونية مقرصنة، وإعادة نشر محتوى محمي بحقوق الطبع والنشر دون ذكر المصدر أو الحصول على إذن. تشير تقارير إلى أن خسائر صناعة النشر بسبب القرصنة الرقمية تقدر بملايين الدولارات سنويًا على مستوى العالم. على سبيل المثال، يقدر تقرير صادر عن مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) أن القرصنة الرقمية تكلف الاقتصاد الأوروبي مليارات اليوروهات سنويًا وتؤثر على مختلف الصناعات بما في ذلك النشر.

من الناحية الأخلاقية، يجب على المستخدمين احترام حقوق الملكية الفكرية من خلال الحصول على المحتوى القانوني بشكل قانوني وعدم نسخه أو توزيعه بشكل غير مصرح به، كما

[2] الكردي رنا، *تأثير الأخبار الكاذبة على الرأي العام: دراسة حالة*، دار البحوث، عمان، 2023، ص48.

يجب على الحكومات والمنصات الرقمية تعزيز آليات حماية حقوق الملكية الفكرية وتطبيقها بفعالية.

يتطلب النشر الإلكتروني القانوني التزامًا صارمًا بأخلاقيات البحث العلمي والنشر، مثل تجنب الانتحال، وذكر المصادر بدقة، والشفافية في منهجية البحث. قد تسهل البيئة الرقمية بعض الممارسات غير الأخلاقية إذا لم يتم الالتزام بالمعايير المهنية[33]. يتضح ذلك في حالات مثل قيام باحث بنشر عمل يعتمد بشكل كبير على أعمال أخرى دون الإشارة إليها بشكل صحيح (الانتحال)، أو التلاعب بالبيانات أو النتائج في بحث قانوني ونشره إلكترونيًا، أو عدم الكشف عن تضارب المصالح المحتمل عند نشر بحث يتعلق بجهة معينة. تشير بعض الدراسات إلى وجود حالات انتحال في الأبحاث الأكاديمية؛ فعلى سبيل المثال، وجدت دراسة نشرت في مجلة Nature في عام 2009 أن حوالي 2٪ من الأوراق البحثية المنشورة ربما تكون قد تعرضت للانتحال. على الرغم من أن هذه الإحصائية ليست خاصة بالمجال القانوني، إلا أنها تسلط الضوء على أهمية الالتزام بأخلاقيات النشر العلمي بشكل عام. من الضروري أن يلتزم الباحثون والمؤلفون بأعلى معايير النزاهة الأكاديمية والأخلاقية عند نشر أعمالهم القانونية إلكترونيًا، وأن تقوم دور النشر والمجلات القانونية بتطبيق سياسات صارمة لمكافحة الانتحال وضمان جودة الأبحاث المنشورة.

مستقبل النشر الإلكتروني القانوني:

من المتوقع أن يشهد النشر الإلكتروني القانوني تحولات جذرية مدفوعة بالتقدم التكنولوجي. أحد أبرز هذه التحولات هو التكامل المتزايد مع الذكاء الاصطناعي .(AI) يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دورًا محوريًا في تحليل كميات هائلة من النصوص القانونية بسرعة وكفاءة عالية. على سبيل المثال، يمكن لخوارزميات الذكاء الاصطناعي تحليل الأحكام القضائية لتحديد الاتجاهات القانونية الناشئة، أو مساعدة الباحثين في العثور على السوابق القضائية ذات الصلة

[2] كمال علي السامري، *أخلاقيات النشر في العصر الرقمي*، دار الفكر، السعودية، 2023، ص102

بشكل أسرع. تتوقع بعض التقارير نمو سوق تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني بمعدل سنوي مركب يتجاوز 20% في السنوات القادمة، مما يشير إلى تبني واسع النطاق لهذه التقنيات.

بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تلعب تقنيات الواقع المعزز (AR) دورًا متزايدًا في تقديم المعلومات القانونية بطرق جديدة وتفاعلية[34]. تخيل سيناريو يمكن فيه لطلاب القانون استخدام تطبيقات الواقع المعزز لتصور إجراءات المحكمة في بيئة ثلاثية الأبعاد، أو قيام المحامين بعرض أدلة رقمية على هيئة مجسمات تفاعلية أثناء المرافعات.

على الرغم من أن تطبيقات الواقع المعزز في المجال القانوني لا تزال في مراحلها المبكرة، إلا أن التطورات في هذا المجال تشير إلى إمكانية إحداث ثورة في طرق تعلم القانون وممارسته. تشير التقديرات إلى أن سوق الواقع المعزز العالمي سيصل إلى مئات المليارات من الدولارات في السنوات القادمة، مما يخلق فرصًا لتطبيقات متخصصة في القطاعات المختلفة، بما في ذلك القانون.

علاوة على ذلك، يمكن توقع زيادة في تخصيص المحتوى القانوني ليناسب احتياجات المستخدمين الفردية. يمكن لأنظمة النشر الإلكتروني المتقدمة استخدام بيانات المستخدمين لتقديم محتوى قانوني أكثر صلة بهم، سواء كانوا محامين متخصصين يبحثون عن أحدث التطورات في مجال معين، أو طلاب قانون يحتاجون إلى مواد تعليمية أساسية. يمكن أن يتضمن ذلك توصيات مخصصة للمقالات القانونية، أو اقتراحات للتشريعات ذات الصلة بناءً على اهتمامات المستخدم.

توقعات مستقبلية تشمل:

- تحليل قانوني تنبؤي :استخدام الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بنتائج القضايا بناءً على تحليل السوابق القضائية والبيانات القانونية.

[2] العنزي فهد، *أخلاقيات النشر في العصر الرقمي*، دار الفكر، السعودية، 2023، ص 102.

- منصات بحث قانوني أكثر ذكاءً :أدوات بحث تستخدم معالجة اللغة الطبيعية لفهم الاستعلامات المعقدة وتقديم نتائج أكثر دقة وملاءمة.
- تعليم قانوني تفاعلي :استخدام تقنيات مثل الواقع الافتراضي والواقع المعزز لإنشاء تجارب تعليمية غامرة وتفاعلية لطلاب القانون.
- زيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات القانونية :تسهيل وصول الجمهور غير المتخصص إلى المعلومات القانونية الأساسية من خلال واجهات سهلة الاستخدام وتفسيرات مبسطة.

بشكل عام، يبدو مستقبل النشر الإلكتروني القانوني واعدًا بتحسين كفاءة البحث القانوني، وتعزيز فهم القانون، وتقديم تجارب تعليمية وممارسة أكثر تفاعلية وجاذبية.

في رحاب القانون الرقمي، لا يقتصر النشر الإلكتروني على نقل الكلمات، بل على إثراء الفهم وتوسيع آفاق المعرفة القانونية.

المحاضرة الخامسة: الأرشفة الإلكترونية

في عصرنا الحالي، الذي يتميز بالتحول الرقمي المتسارع، أصبح العالم الرقمي بكل ما يحويه من بيانات جزءًا لا يتجزأ من نسيج حياتنا اليومية. فنحن نتواصل عبر المنصات الرقمية، ونسعى للمعرفة من خلال المصادر الإلكترونية، ونجز مهام عملنا باستخدام الأدوات الرقمية، وننغمس في الترفيه الرقمي، وحتى نحتفظ بذكرياتنا الثمينة في شكل صور ومقاطع فيديو رقمية. ولكن، مع هذا النمو الهائل والمتسارع في حجم البيانات الإلكترونية، تبرز الحاجة الملحة إلى آليات فعالة للحفاظ على هذه البيانات وضمان إمكانية الوصول إليها واستخدامها في المستقبل.

هنا يأتي الدور الحيوي للأرشفة الإلكترونية، التي يمكن تعريفها بأنها العملية المنظمة لجمع وتنظيم وتخزين وإدارة المعلومات الرقمية بطريقة تضمن الحفاظ على سلامتها وتكاملها وإمكانية استرجاعها بكفاءة عالية عند الحاجة إليها[35].

إن أهمية الأرشفة الإلكترونية تتزايد بشكل مضطرد في عالم يعتمد بشكل متزايد على البيانات الرقمية في شتى المجالات. فالمؤسسات، على سبيل المثال، تحتاج إلى أرشفة سجلاتها المالية والقانونية لضمان الامتثال للوائح والقوانين (مثل أرشفة شركة مالية لسجلات المعاملات لمدة عشر سنوات امتثالًا للقانون المصرفي).

وبالمثل، يحتاج الأفراد إلى أرشفة صورهم الرقمية ومستنداتهم الشخصية الهامة لحمايتها من الفقدان وضمان إمكانية الرجوع إليها بعد سنوات (مثل قيام أحد الأفراد بأرشفة صور زفافه على قرص صلب خارجي وخدمة تخزين سحابية). وتشير التقديرات إلى أن حجم البيانات المنتجة عالميًا سيستمر في النمو بوتيرة غير مسبوقة، مما يؤكد على الأهمية الاستراتيجية للأرشفة الإلكترونية في إدارة هذا الكم الهائل من المعلومات.

---

[2] الشرقاوي رنا الاحمدي، *تأثير الأخبار الكاذبة على الرأي العام: دراسة حالة*، دار البحوث، عمان، 2023، ص 48.

تتضمن عملية الأرشفة الإلكترونية سلسلة من الخطوات المترابطة. تبدأ بـ جمع المعلومات الرقمية من مصادرها المتنوعة (على سبيل المثال، قيام جامعة بجمع أبحاث الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في مستودع رقمي).

يلي ذلك تنظيم المعلومات الرقمية بطريقة منطقية وهيكلية لتسهيل عملية البحث والاسترجاع (مثل قيام متحف برقمنة مقتنياته وتصنيفها باستخدام نظام فهرسة دقيق يعتمد على الحقبة التاريخية والمنشأ). ثم تأتي مرحلة تخزين المعلومات الرقمية في بيئات آمنة وموثوقة تضمن سلامة البيانات على المدى الطويل (مثل استخدام مركز بيانات متخصص بتقنيات تبريد متقدمة لتخزين أرشيف رقمي ضخم).

وأخيرًا، تتضمن إدارة المعلومات الرقمية وضع سياسات وإجراءات واضحة تحدد دورة حياة البيانات المؤرشفة، بما في ذلك فترات الاحتفاظ بها وإجراءات التخلص الآمن منها عند انتهاء الحاجة إليها (مثل تحديد مؤسسة لسياسة تحذف سجلات العملاء غير النشطين بعد خمس سنوات لحماية الخصوصية وتوفير مساحة التخزين.

تتنوع أنواع الأرشفة الإلكترونية حسب الجهة القائمة بها والغرض منها.

- الأرشفة الإلكترونية المؤسسية التي تقوم بها المنظمات على اختلاف أنواعها[36] (مثل قيام وزارة العدل بأرشفة الأحكام القضائية إلكترونيًا لإنشاء قاعدة بيانات قانونية شاملة).
- الأرشفة الإلكترونية الشخصية التي يقوم بها الأفراد لحفظ بياناتهم الخاصة (مثل قيام مصمم جرافيك بأرشفة أعماله الفنية الرقمية في محافظ منظمة على حاسوبه.(

[2] الطيب العرباوي، *الأرشفة الإلكترونية في المؤسسات: التحديات والفرص*، دار التقدم، القاهرة، 2023، ص. 75.

تتجلى أهمية الأرشفة الإلكترونية في جوانب متعددة. فهي تساهم في المحافظة على المعلومات الرقمية من التلف أو الضياع الناتج عن أعطال الأجهزة أو الهجمات الإلكترونية (مثل قيام مكتبة رقمية بعمل نسخ احتياطية متعددة لمجموعتها من الكتب الإلكترونية).

كما تضمن إمكانية الوصول إلى المعلومات الرقمية بكفاءة في المستقبل، مما يدعم اتخاذ القرارات المستنيرة والبحث العلمي والتاريخي (مثل استخدام محركات البحث الداخلية في منظمة للعثور على وثائق محددة بسرعة).

بالإضافة إلى ذلك، تساعد الأرشفة الإلكترونية في الامتثال للقوانين واللوائح التي تتطلب الاحتفاظ بأنواع معينة من السجلات لفترات زمنية محددة.

تلعب الكلمات المفتاحية دورًا محوريًا في فعالية الأرشفة الإلكترونية. فهي بمثابة وسوم تعريفية تصف محتوى المستندات الرقمية[37] (مثل وسم مقال عن "حقوق الإنسان" بكلمات مفتاحية مثل "قانون دولي"، "حريات أساسية"، "عدالة").

يساعد اختيار الكلمات المفتاحية الدقيقة والشاملة في تنظيم المستندات وجعلها قابلة للبحث والاسترجاع بسهولة من خلال أنظمة استرجاع المعلومات. عند اختيار الكلمات المفتاحية، يجب مراعاة دقتها وصلتها وشموليتها وحداثتها لضمان تمثيلها الأمثل للمحتوى.

مستقبلاً، من المتوقع أن يشهد مجال الأرشفة الإلكترونية تطورات نوعية مدفوعة بالابتكارات التكنولوجية. سيصبح الذكاء الاصطناعي أداة أساسية في عمليات الفهرسة والتصنيف التلقائي للمحتوى المؤرشف، واقتراح الكلمات المفتاحية الذكية، وحتى في تحديد المعلومات ذات القيمة الأرشيفية طويلة الأمد.

كما ستنتشر حلول الأرشفة السحابية بشكل أوسع لما توفره من مرونة وقابلية للتوسع وتوفير في التكاليف، مع توقع نمو كبير في هذا السوق. كذلك، سيتم تعزيز التكامل بين حلول الأرشفة

[2] الحسيني، لؤي، *استراتيجيات الأرشفة الإلكترونية: مفاهيم وتطبيقات*، مكتبة المعرفة، الرياض، 2023، ص 102.

الإلكترونية وأنظمة إدارة المعلومات الأخرى لضمان إدارة شاملة لدورة حياة البيانات. وأخيرًا، سيحظى الأمان والامتثال بأولوية قصوى في تطوير حلول الأرشفة لحماية البيانات الحساسة والالتزام باللوائح المتزايدة الصرامة.

بالإضافة إلى الجوانب التي تم تناولها، من المهم الإشارة إلى التحديات التي تواجه عملية الأرشفة الإلكترونية. أحد أبرز هذه التحديات هو التنوع الهائل في تنسيقات الملفات الرقمية .مع مرور الوقت، تظهر تنسيقات جديدة وتتقادم أخرى، مما يطرح تساؤلات حول كيفية ضمان إمكانية الوصول إلى الملفات المؤرشفة بتنسيقات قديمة في المستقبل. على سبيل المثال، قد تجد مؤسسة صعوبة في فتح مستندات تم إنشاؤها ببرامج لم تعد مدعومة. لمواجهة هذا التحدي، غالبًا ما تتضمن استراتيجيات الأرشفة الإلكترونية عمليات تحويل التنسيقات إلى تنسيقات قياسية ومفتوحة تضمن إمكانية الوصول على المدى الطويل) مثل تحويل مستندات بتنسيق خاص إلى تنسيق PDF/Aالمعياري للأرشفة.

تحدٍ آخر مهم هو ضمان سلامة البيانات المؤرشفة وموثوقيتها .يجب حماية الأرشيف الإلكتروني من التلف الناتج عن الأخطاء التقنية، والهجمات الإلكترونية، والكوارث الطبيعية. يتطلب ذلك تطبيق إجراءات أمنية قوية، مثل استخدام التشفير لحماية البيانات الحساسة (مثل تشفير مستشفى لسجلات المرضى المؤرشفة)، وتنفيذ استراتيجيات نسخ احتياطي واستعادة فعالة (مثل قيام مكتبة بعمل نسخ احتياطية متعددة لأرشيفها الرقمي وتخزينها في مواقع مختلفة). كما أن التحقق من سلامة البيانات بشكل دوري[38] (باستخدام تقنيات مثل التحقق من المجموع الرقمي) يضمن عدم حدوث أي تغييرات غير مقصودة في الملفات المؤرشفة.

علاوة على ذلك، تبرز الاعتبارات القانونية والتنظيمية كجزء لا يتجزأ من الأرشفة الإلكترونية. تختلف القوانين واللوائح المتعلقة بالاحتفاظ بالسجلات الرقمية وحمايتها والوصول إليها من بلد إلى آخر ومن قطاع إلى آخر. على سبيل المثال، قد تتطلب قوانين حماية البيانات

[2] الزيدي ماجد، *إدارة البيانات الرقمية: أسس وممارسات*، دار الثقافة، بيروت، 2023، ص 88.

معالجة خاصة للبيانات الشخصية المؤرشفة (مثل ضرورة إخفاء هوية بعض البيانات في أرشيف وكالة حكومية .(يجب على المؤسسات فهم هذه المتطلبات القانونية والتنظيمية وتطبيقها في استراتيجيات الأرشفة الإلكترونية الخاصة بها لضمان الامتثال وتجنب العقوبات القانونية.

أخيرًا، لا يمكن إغفال التكلفة المرتبطة بإنشاء وصيانة الأرشيف الإلكتروني. يشمل ذلك تكاليف الأجهزة والبرامج والتخزين والموظفين المتخصصين. يجب على المؤسسات والأفراد الموازنة بين فوائد الأرشفة الإلكترونية وتكاليفها واختيار الحلول التي تناسب احتياجاتهم وميزانيتهم. ومع ذلك، على المدى الطويل، غالبًا ما تفوق فوائد الأرشفة الإلكترونية (مثل توفير الوقت والجهد في البحث عن المعلومات وتجنب فقدان البيانات الهامة) التكاليف الأولية.

إن الأرشفة الإلكترونية ليست مجرد عملية تقنية لتخزين البيانات، بل هي استراتيجية شاملة لإدارة المعلومات الرقمية تهدف إلى ضمان حفظها وإمكانية الوصول إليها واستخدامها بكفاءة وأمان على المدى الطويل، مع الأخذ في الاعتبار التحديات التقنية والقانونية والاقتصادية المصاحبة لها[39].

[2] العباسي هالة، *الأرشفة الإلكترونية: رؤية مستقبلية*، دار الفكر، عمان، 2023، ص. 120.

المحاضرة السادسة: محركات البحث

تُعد محركات البحث أدوات بالغة الأهمية في العصر الرقمي، فهي بمثابة البوابة الرئيسية لاستكشاف الكم الهائل من المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت. وفي السياق القانوني، تكتسب هذه الأدوات أهمية خاصة في الوصول إلى المصادر والمراجع القانونية الرقمية المتنوعة.

تعريف محرك البحث:

محرك البحث هو برنامج حاسوبي مُصمم خصيصًا للعثور على المعلومات المنشورة على الإنترنت. يقوم بذلك من خلال عملية آلية تبدأ بـ "الزحف" إلى مواقع الويب المختلفة وفهرسة محتوياتها. وعندما يُدخل المستخدم استعلامًا بحثيًا، يقوم المحرك بمقارنة هذا الاستعلام بالفهرس الضخم الذي قام بإنشائه، ليُعيد في النهاية قائمة بالصفحات والمواقع الأكثر صلة ببحث المستخدم[40].

إن محرك البحث أداة لا غنى عنها للباحث القانوني، حيث يُمكن استخدامه للعثور على معلومات حول أي موضوع قانوني، بدءًا من النصوص التشريعية والأحكام القضائية، وصولًا إلى الدراسات الفقهية والتحليلات القانونية.

أنواع محركات البحث ذات الصلة بالبحث القانوني:

تتعدد أنواع محركات البحث، ويُمكن تصنيفها بما يخدم أغراض البحث القانوني كما يلي:

- محركات البحث العامة) :مثلGoogle ، Bing، – (!Yahooتُستخدم كنقطة انطلاق واسعة للبحث عن معلومات قانونية عامة أو عند عدم توفر محركات بحث متخصصة. مثال: البحث عن "تعريف المسؤولية التقصيرية في القانون."

[2] الصالح، رامي، *أسس محركات البحث: التقنيات والتطبيقات*، دار النشر، الكويت، 2023، ص123.

- محركات البحث المتخصصة :تركز على مجالات محددة، وهي الأكثر فائدة للبحث القانوني :

✓ محركات البحث الأكاديمية) :مثل – (Google Scholar تُركز على الأدبيات العلمية والقانونية، مثل المقالات المنشورة في الدوريات المُحكمة، والرسائل الجامعية، والكتب. مثال: البحث عن مقالات حول "حماية المستهلك في القانون الجزائري."

✓ محركات البحث القانونية المتخصصة) :مثلLexisNexis ، Westlaw، – (HeinOnlineتوفر الوصول إلى قواعد بيانات شاملة للنصوص القانونية، والأحكام القضائية، والتحليلات القانونية. (قد يتطلب بعضها اشتراكًا). مثال: البحث عن سوابق قضائية جزائرية في مجال العقود.

- محركات البحث عن الوثائق الحكومية والقانونية الرسمية :غالبًا ما تكون هناك محركات بحث مُخصصة للمواقع الحكومية أو القضائية. مثال: محرك بحث ضمن موقع وزارة العدل للبحث عن التشريعات.

كيف يعمل محرك البحث القانوني؟

تتشابه آلية عمل محركات البحث القانونية مع نظيراتها العامة[41]، وتمر بثلاث مراحل رئيسية:

- الزحف :(Crawling) تقوم برامج آلية ("عناكب الويب") بزيارة وفحص صفحات الويب القانونية وفهرسة محتوياتها.
- الفهرسة :(Indexing) يتم تحليل المحتوى القانوني المستخلص وتخزينه في قاعدة بيانات ضخمة لتسهيل عملية البحث اللاحقة.

[2] العنزي فاطمة، *محركات البحث القانونية: الفروقات والتطبيقات*، مكتبة القانون، جدة، 2023، ص 67.

- البحث :(Searching) عند إدخال استعلام قانوني، يقوم المحرك بمقارنة الكلمات المفتاحية في الاستعلام بالفهرس، وعرض النتائج الأكثر صلة بناءً على خوارزميات معقدة تُراعي عوامل مثل مدى تطابق الكلمات، وأهمية الموقع، وعدد الروابط الواردة إليه.

إن فهم كيفية عمل محركات البحث القانونية يُمكّن الباحث من صياغة استعلامات بحثية أكثر فعالية ودقة للوصول إلى المعلومات القانونية المطلوبة بكفاءة.

محركات البحث هي عدسة الباحث القانوني في الفضاء الرقمي، تُمكنه من استكشاف كنوز المعرفة القانونية بيسر وفعالية[42].

المكتبات الرقمية كمورد أساسي للبحث العلمي القانوني

تُمثل المكتبات الرقمية نقلة نوعية في عالم المكتبات التقليدية، حيث تعتمد على التكنولوجيا الرقمية في تخزين وتنظيم وتقديم المعلومات للمستفيدين عبر شبكة الإنترنت. وفي المجال القانوني، تُعد هذه المكتبات كنوزًا معرفية تُتيح للباحثين والطلاب والمهنيين القانونيين الوصول إلى مصادر غنية ومتنوعة من المعلومات القانونية.

تعريف المكتبة الرقمية القانونية:

هي عبارة عن مجموعة مُنظمة من المعلومات القانونية الرقمية، يتم تخزينها وإدارتها وإتاحتها للمستخدمين عبر الإنترنت. يمكن أن تشمل هذه المعلومات الكتب والمجلات والدوريات القانونية الإلكترونية، والوثائق الرسمية كالتشريعات والأحكام القضائية، والصور والملفات الصوتية والمرئية ذات الصلة بالشأن القانوني[43].

مقارنة بين المكتبات الرقمية والقانونية التقليدية:

تتميز المكتبات الرقمية القانونية عن نظيراتها التقليدية بعدة جوانب:

---

[2] السمان كمال، *البحث القانوني في العصر الرقمي*، دار الحكمة، دمشق، 2023، ص92.

[2] الحداد ناصر، *المكتبات الرقمية القانونية: المفاهيم والتحديات*، دار الثقافة القانونية، القاهرة، 2023، ص 105.

- المحتوى الرقمي :يتم تخزين المعلومات القانونية بصيغة رقمية، مما يُسهل الوصول إليها واستخدامها ونسخها ومشاركتها (وفقًا لشروط الاستخدام وحقوق الملكية الفكرية).
- الوصول عبر الإنترنت :يُمكن للمستخدمين الوصول إلى محتويات المكتبات الرقمية القانونية من أي مكان يتوفر فيه اتصال بالإنترنت، مما يُلغي القيود الجغرافية والزمانية . مثال :يمكن لطالب في جامعة جزائرية الوصول إلى مكتبة رقمية في جامعة فرنسية لإيجاد مصادر حول القانون المقارن.
- الفهرسة الإلكترونية المتقدمة :يتم فهرسة المعلومات القانونية إلكترونيًا باستخدام تقنيات متطورة، مما يُسهل على المستخدمين العثور على المعلومات المطلوبة بسرعة ودقة عالية من خلال أدوات البحث المتقدمة.[44].

أنواع المكتبات الرقمية القانونية:

تتنوع المكتبات الرقمية القانونية وفقًا للجهة التي تُديرها والهدف من إنشائها:

- المكتبات العامة الرقمية القانونية :قد تُقدم بعض المكتبات العامة مجموعات رقمية تتضمن مواد قانونية ذات اهتمام عام أو مبسطة للجمهور.
- المكتبات الأكاديمية الرقمية القانونية :تُعد هذه المكتبات أساسية للطلاب والباحثين القانونيين، حيث توفر الوصول إلى الكتب والمجلات والدوريات والأبحاث القانونية المتخصصة، وقواعد البيانات القانونية .مثال :المكتبة الرقمية لجامعة الجزائر 1 التي قد توفر وصولًا إلى رسائل الماجستير والدكتوراه في القانون.
- المكتبات التجارية الرقمية القانونية :تُقدم هذه المكتبات الوصول إلى محتوى قانوني مدفوع الأجر، مثل قواعد البيانات الشاملة للنصوص القانونية والسوابق القضائية والتحليلات

[2] البرغوثي سليم، *الفهرسة الإلكترونية في المكتبات القانونية*، مكتبة الأبحاث القانونية، عمان، 2023، ص 7.

القانونية .مثال :اشتراك مكتب محاماة في قاعدة بيانات قانونية مثل LexisNexis للحصول على تحليلات معمقة للقضايا.

- المكتبات الرقمية للمنظمات الحكومية والقضائية :تُتيح الوصول إلى التشريعات والأحكام والوثائق الرسمية الصادرة عن هذه الجهات .مثال :الموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية الجزائرية الذي يُعد بمثابة مكتبة رقمية للتشريعات.

كيفية استخدام المكتبات الرقمية القانونية:

يُمكن الاستفادة من المكتبات الرقمية القانونية بطرق متعددة:

- البحث عن المعلومات القانونية :استخدام أدوات البحث المتوفرة في المنصة للعثور على الكتب أو المقالات أو الأحكام المتعلقة بموضوع معين.
- القراءة عبر الإنترنت :تصفح وقراءة النصوص القانونية مباشرة عبر المتصفح.
- تنزيل المعلومات :حفظ النصوص القانونية أو المقالات أو الفصول المطلوبة على الأجهزة الشخصية (وفقًا لشروط الاستخدام).

أهمية المكتبات الرقمية للبحث العلمي القانوني:

تكتسب المكتبات الرقمية أهمية قصوى في تطوير البحث العلمي القانوني[45] للأسباب التالية:

- توفير وصول واسع للمعلومات القانونية :إتاحة مصادر قد لا تكون متوفرة بسهولة في المكتبات التقليدية المحلية .مثال :باحث جزائري يمكنه الوصول إلى دراسة حول القانون الدستوري المقارن من مكتبة رقمية في الولايات المتحدة.
- تسهيل وتسريع عملية البحث القانوني :توفير أدوات بحث قوية ومتقدمة للعثور على المعلومات المطلوبة بكفاءة .مثال :استخدام خاصية البحث المتقدم في مكتبة رقمية للعثور

[2] المصري، هالة، *أهمية المكتبات الرقمية في البحث العلمي القانوني*، دار المعرفة، بيروت، 2023، ص 112.

على جميع المقالات التي تناولت "المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي" ونُشرت بعد عام 2020.

- دعم التعليم القانوني :توفير موارد تعليمية متنوعة للطلاب من مختلف المستويات

تكامل محركات البحث والمكتبات الرقمية القانونية

يشير **تكامل محركات البحث والمكتبات الرقمية القانونية** إلى عملية دمج إمكانيات محركات البحث العامة والمتخصصة، التي تتميز بسرعة الوصول وشمولية الفهرسة للويب، مع القدرات التنظيمية والمعرفية المتعمقة للمكتبات الرقمية القانونية، التي تُركز على جودة المحتوى وسهولة الاكتشاف المنظم. الهدف الأساسي من هذا التكامل هو تبسيط عملية البحث عن المعلومات القانونية، وتحسين دقة وشمولية نتائج البحث للمستفيدين[46]

هناك عدة طرق لتحقيق هذا التكامل في السياق القانوني، وكل طريقة تُقدم قيمة مُضافة للباحث:

- البحث عبر فهرس المكتبات الرقمية القانونية :يمكن لمحركات البحث العامة والمتخصصة تضمين فهرس المكتبات الرقمية القانونية ضمن نتائج بحثها .مثال توضيحي :عند بحث طالب قانون عن "تطور مفهوم القرينة القانونية في التشريع الجزائري" باستخدام Google Scholar، قد تظهر نتائج أولية لمقالات أكاديمية من دوريات قانونية جزائرية. ولكن، بفضل التكامل، قد تظهر أيضًا نتائج تشير إلى وجود فصول ذات صلة في كتب قانونية مُتاحة رقميًا في مكتبة جامعة الجزائر، أو حتى رسائل جامعية (ماجستير أو دكتوراه) مُفهرسة في مستودع رقمي تابع لجامعة أخرى في الجزائر. هذا التكامل يُجنب الطالب تصفح مواقع مكتبات جامعية متعددة بشكل منفصل.
- الفهرسة المشتركة للموارد القانونية الرقمية :يمكن لمحركات البحث والمكتبات الرقمية التعاون في فهرسة المحتوى القانوني الرقمي باستخدام معايير بيانات وصفية مُوحدة .مثال

[2] التوجاني رائد، *تكامل محركات البحث والمكتبات الرقمية القانونية*، دار الفكر القانوني، القاهرة، 2023، ص 78

توضيحي :قد تتعاون مكتبة رقمية قانونية متخصصة في القانون الدولي مع محرك بحث متخصص مثل .HeinOnline تقوم المكتبة بتزويد HeinOnline ببيانات وصفية تفصيلية حول معاهداتها ووثائقها، مما يسمح لمحرك البحث بعرض هذه الموارد بدقة عالية للمستخدمين الذين يبحثون عن معلومات ضمن هذا النطاق القانوني المحدد، حتى لو لم يبدأ الباحث بحثه مباشرة من موقع المكتبة.

- الوصول المباشر من محركات البحث إلى المكتبات الرقمية القانونية :يمكن لمحركات البحث توفير روابط مباشرة للمستخدمين للانتقال إلى المكتبات الرقمية القانونية ذات الصلة بنتائج البحث، غالبًا مع إبراز أن المصدر يأتي من مكتبة .مثال توضيحي :بعد البحث عن "آخر التعديلات على قانون الأسرة الجزائري" على محرك بحث عام مثلGoogle ، قد تظهر نتيجة بارزة تشير إلى وجود النسخة الرسمية للقانون على الموقع الإلكتروني للمكتبة الوطنية الجزائرية (إذا كانت مُتاحة ومُفهرسة بشكل جيد). بالنقر على هذا الرابط، ينتقل المستخدم مباشرة إلى المصدر الرسمي والموثوق.

مزايا تكامل محركات البحث والمكتبات الرقمية القانونية للمستخدمين:

يوفر هذا التكامل العديد من الفوائد للباحثين والمهنيين القانونيين، مما يُثري تجربتهم البحثية:

- سهولة الوصول إلى المعلومات القانونية :يجعل العثور على المصادر القانونية الرقمية أكثر بساطة ومركزية، مما يوفر الوقت والجهد[47] .مثال :بدلًا من تذكر عناوين مواقع متعددة (موقع دورية، موقع قاعدة بيانات، موقع مكتبة)، يمكن للباحث البدء ببحث واحد ليحصل على نتائج متنوعة من مصادر مُختلفة.
- تحسين جودة نتائج البحث القانوني :يوفر وصولًا أوسع إلى مصادر قانونية مُوثوقة ومُفهرسة بشكل احترافي، مما يُحسن من دقة وشمولية النتائج ويُقلل من الاعتماد على مصادر أقل موثوقية .مثال :قد يُعيد محرك بحث مُتكامل نتائج تشمل نص المادة القانونية

[2] الزهراني فهد، *فوائد تكامل محركات البحث والمكتبات الرقمية القانونية*، المركز العربي للأبحاث، الرياض، 2023، ص 134

من موقع رسمي، وشرحًا لها من كتاب إلكتروني مُحكم، وتحليلًا تطبيقًا لها في حكم قضائي من قاعدة بيانات، كلها مُرتبة حسب الصلة والجودة.

- تعزيز التعاون بين المؤسسات القانونية :يُمكن أن يُساهم في تعزيز التعاون بين المكتبات القانونية، والجامعات، والمؤسسات البحثية من خلال تسهيل اكتشاف وتبادل الموارد القانونية، وزيادة رؤية الإنتاج العلمي والقانوني لهذه المؤسسات.

أمثلة على تكامل محركات البحث والمكتبات الرقمية (قابلة للتطبيق في المجال القانوني):

- محركات البحث الأكاديمية) مثل :(Google Scholar تُفهرس العديد من الكتب والمقالات القانونية الأكاديمية المُتاحة في المكتبات الرقمية والمستودعات المؤسسية، وغالبًا ما تُشير إلى وجود نسخ PDF مُتاحة من هذه المصادر في تلك المكتبات.
- منصات اكتشاف المكتبات) مثل :(WorldCat Discovery تسمح بالبحث المُوحد في كتالوجات العديد من المكتبات الرقمية والقانونية حول العالم، مع إمكانية الوصول المباشر إلى الموارد الرقمية المُتاحة.
- مبادرات الربط بين محركات البحث وقواعد البيانات القانونية :بعض قواعد البيانات القانونية (مثل تلك التي توفر الوصول إلى التشريعات والسوابق القضائية) تعمل على تحسين ظهور محتواها في نتائج محركات البحث العامة والمتخصصة.

يستمر هذا التكامل في التطور في المجال القانوني، مدفوعًا بالرغبة في جعل المعرفة القانونية أكثر سهولة في الاكتشاف والاستخدام.[48]

[2] الشريف ليلى، *تطور التكامل بين محركات البحث والمكتبات الرقمية القانونية*، دار الأمل، الكويت، 2023، ص 159.

المحاضرة السابعة: المحتوى القانوني الرقمي العربي

يُعرف **المحتوى القانوني الرقمي العربي** بأنه أي مادة قانونية مُنشأة باللغة العربية ومتاحة للنشر والتداول عبر الإنترنت أو أي شبكة معلومات رقمية أخرى. يتجاوز هذا التعريف النصوص المكتوبة ليشمل المواد السمعية والبصرية التي تتناول مواضيع قانونية.[49]

يُغطي هذا المحتوى الرقمي نطاقًا واسعًا من فروع القانون، مما يجعله مصدرًا قيمًا للباحثين والمهتمين بالشأن القانوني في العالم العربي. من بين هذه الفروع: القانون الدستوري، القانون الإداري، القانون الجنائي، القانون المدني، القانون التجاري، قانون الأسرة، والقانون الدولي.

تصنيفات المحتوى القانوني الرقمي العربي:

يمكن تصنيف هذا المحتوى الرقمي إلى عدة أنواع رئيسية، تخدم أغراضًا مختلفة:

- المقالات القانونية الرقمية :وهي تحليلات موجزة ومُركزة تتناول جوانب محددة من القضايا القانونية .مثال :مقال منشور على موقع قانوني عربي يناقش التعديلات الأخيرة على قانون الإيجار في مصر.
- التقارير القانونية الرقمية :تُقدم هذه التقارير تحليلات معمقة لأحداث قانونية هامة أو قضايا قضائية مُعينة .مثال :تقرير إخباري مُفصل على منصة إخبارية قانونية عربية حول حيثيات حكم قضائي بارز في قضية فساد.
- الأخبار القانونية الرقمية :تُطلع المستخدمين على آخر المستجدات في عالم التشريعات والقرارات القضائية والمبادرات القانونية .مثال :خبر عاجل على موقع إخباري قانوني عربي عن صدور قانون جديد يتعلق بمكافحة الجرائم الإلكترونية في السعودية.

[2] العلي سامي، *المحتوى القانوني الرقمي العربي: المفهوم والخصائص*، دار الفكر العربي، دمشق، 2023، ص 203.

- الكتب القانونية الرقمية :هي نسخ إلكترونية من المؤلفات القانونية الشاملة التي تتناول فروع القانون بتفصيل .مثال :كتاب إلكتروني مُتاح للشراء أو الإعارة عبر منصة رقمية يتناول شرحًا وافيًا للقانون المدني الأردني.
- المواقع القانونية الرقمية :وهي منصات إلكترونية مُتخصصة تُقدم معلومات وموارد قانونية متنوعة، قد تشمل نصوص القوانين، والأحكام، والمقالات، والأدوات القانونية .مثال :موقع "قانوني" الذي يوفر نصوصًا قانونية وتحليلات ومقالات في مختلف فروع القانون العربي.

يلعب المحتوى القانوني الرقمي العربي دورًا محوريًا في تعزيز الوعي القانوني لدى الجمهور العربي، حيث يُيسر الوصول إلى المعلومات القانونية وفهمها. كما يُساهم في دعم الشفافية والمساءلة في الأنظمة القانونية العربية[50].

أهمية المحتوى القانوني الرقمي العربي:

يتمتع هذا النوع من المحتوى بمزايا هامة:

- سهولة الوصول الشامل :يُمكن تصفح المحتوى القانوني الرقمي العربي من أي مكان يتوفر فيه اتصال بالإنترنت .مثال :باحث في المغرب يمكنه بسهولة قراءة مقال قانوني حول القانون التجاري الإماراتي منشور على الإنترنت.
- التنوع والغنى :يُغطي المحتوى الرقمي القانوني العربي طيفًا واسعًا من الموضوعات القانونية لتلبية احتياجات متنوعة .مثال :يمكن للمهتم بالقانون الدستوري العثور على تحليلات دستورية، بينما يمكن للمحامي المتخصص في قانون الشركات البحث عن أحدث التشريعات والقرارات المتعلقة بهذا المجال.

[2] الحسيني مريم، *دور المحتوى القانوني الرقمي العربي في تعزيز الوعي القانوني*، دار القلم، القاهرة، 2023، ص145.

- التحديث المستمر :غالبًا ما يتم تحديث المعلومات القانونية الرقمية بشكل دوري لمواكبة التطورات التشريعية والقضائية .مثال :يمكن للمستخدم العثور على النسخة الأخيرة والمُعدلة من قانون العمل على موقع قانوني متخصص.

تحديات وآفاق تعزيز المحتوى القانوني الرقمي العربي

على الرغم من المزايا الجلية للمحتوى القانوني الرقمي العربي، فإنه يواجه تحديات هيكلية تعيق انتشاره الأمثل وجودته، مما يستدعي تضافر الجهود لتجاوزها[51].

- تحدي الدقة والموثوقية :يظل التحقق من دقة وموثوقية المعلومات القانونية الرقمية العربية يشكل عائقًا كبيرًا. ففي ظل سهولة النشر الذاتي وانتشار المدونات والمواقع غير الخاضعة لإشراف أكاديمي أو قانوني مُحكم، يزداد خطر تداول معلومات قانونية غير دقيقة أو مُتقادمة .مثال توضيحي :تشير بعض الدراسات غير الرسمية إلى أن نسبة كبيرة من الآراء القانونية المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي العربية قد لا تستند إلى تحليل قانوني معمق أو إلى أحدث التشريعات. هذا يستدعي الحاجة إلى آليات واضحة لتقييم مصداقية المصادر القانونية الرقمية العربية.
- تحدي اللغة والفهم :يمثل الحاجز اللغوي والقانوني المتخصص تحديًا آخر. ففي حين أن اللغة العربية هي وعاء هذا المحتوى، فإن طبيعة النصوص القانونية المعقدة واستخدامها لمصطلحات دقيقة قد تجعل الفهم صعبًا على غير المتخصصين .مثال توضيحي :قد يُظهر تحليل بسيط لمحتوى بعض المواقع القانونية الحكومية العربية افتقارها إلى تبسيط للمفاهيم القانونية الأساسية للجمهور العام، مما يحد من قدرة المواطنين على فهم حقوقهم وواجباتهم القانونية.
- تحدي فجوة الوصول الرقمي :على الرغم من التوسع المطرد في استخدام الإنترنت في العالم العربي، لا تزال هناك فجوة رقمية كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الفئات

[2] النجار ياسر، *التحديات الهيكلية للمحتوى القانوني الرقمي العربي*، المركز العربي للدراسات القانونية، عمان، 2023، ص127.

الاجتماعية المختلفة .إحصائيًا :تشير بعض التقارير إلى أن نسبة انتشار الإنترنت في بعض الدول العربية لا تزال أقل من المتوسط العالمي، خاصة في المناطق الأقل نموًا اقتصاديًا. هذا يعني أن جزءًا كبيرًا من الجمهور العربي لا يزال غير قادر على الاستفادة الكاملة من المحتوى القانوني الرقمي المتاح.

آفاق تطور المحتوى القانوني الرقمي العربي:

يحمل المستقبل فرصًا واعدة لتطوير هذا المحتوى وتجاوز التحديات[52]:

- تعزيز الجودة والموثوقية :يمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع النشر عبر منصات رقمية تخضع لمراجعة قانونية مُحكمة، وتطوير معايير لتقييم المصادر القانونية الرقمية، واستخدام تقنيات التحقق من المعلومات.
- تيسير اللغة والفهم :يمكن تبسيط المحتوى القانوني الرقمي من خلال استخدام لغة واضحة، وتوفير شروحات للمصطلحات القانونية، واستخدام الوسائط المتعددة (مثل الرسوم البيانية ومقاطع الفيديو التوضيحية).
- توسيع نطاق الوصول :يتطلب ذلك استثمارات في البنية التحتية الرقمية، ودعم مبادرات نشر المحتوى القانوني الرقمي المجاني أو بأسعار معقولة، وتطوير تطبيقات للهواتف المحمولة سهلة الاستخدام.

لتوضيح طبيعة المحتوى القانوني الرقمي العربي وأشكاله المتنوعة، نستعرض بعض الأمثلة العملية التي تجسد هذا الثراء:

- المواقع الإلكترونية القانونية الشاملة :مثال :موقع "المحامي العربي" أو "موسوعة التشريع والقضاء العربي" (أسماء افتراضية). هذه المنصات تُقدم تجميعات واسعة من النصوص القانونية (تشريعات، أحكام)، ومقالات قانونية مُتخصصة، وشروحات مبسطة لبعض

[2] العباسي زينب، *آفاق تطور المحتوى القانوني الرقمي العربي*، دار الفكر الحديث، بيروت، 2023، ص98.

المفاهيم القانونية، وأدوات بحث متقدمة تُمكّن المستخدمين من الوصول إلى المعلومات المطلوبة بسهولة.

- الدوريات والمجلات القانونية الإلكترونية :مثال" :مجلة الحقوق والعلوم القانونية الرقمية" (اسم افتراضي). تنشر هذه الدوريات أبحاثًا قانونية مُحكمة، وتقارير عن المؤتمرات والندوات القانونية، ومراجعات للكتب القانونية الحديثة، وتُتاح هذه المواد بصيغة رقمية (PDF أو HTML) للقراءة والتنزيل.
- القنوات القانونية على يوتيوب ومنصات الفيديو :مثال :قناة "قانون ببساطة" أو "عيادة قانونية رقمية" (أسماء افتراضية). تُقدم هذه القنوات محتوى مرئيًا يشرح مفاهيم قانونية معينة بأسلوب مبسط، أو يُحلل قضايا قانونية راهنة، أو يُقدم نصائح قانونية عامة في شكل مقاطع فيديو قصيرة وسهلة الفهم.
- تطبيقات الهواتف الذكية القانونية :مثال :تطبيق "مُستشارك القانوني" أو "قانون بلدك" (أسماء افتراضية). توفر هذه التطبيقات وصولًا سريعًا إلى نصوص القوانين الأساسية، وقواميس المصطلحات القانونية، وإمكانية طرح استفسارات قانونية بسيطة، وربما نماذج لبعض العقود أو الوثائق القانونية.

هذه الأمثلة تُوضح كيف يتجسد المحتوى القانوني الرقمي العربي في أشكال متنوعة لتلبية احتياجات مختلفة للمستخدمين، سواء كانوا باحثين مُتخصصين، أو مهنيين قانونيين، أو حتى أفرادًا يسعون لفهم جوانب قانونية في حياتهم اليومية.

المحاضرة الثامنة: قواعد توثيق المراجع المستقاة من البيئة الرقمية.

التوثيق في البحث العلمي، وخاصة في المجال القانوني الرقمي، يتجاوز كونه مجرد قائمة بالمصادر. إنه بمثابة "البوصلة الأخلاقية والمعرفية "التي توجه القارئ وتُرسخ مصداقية العمل البحثي. فمن خلال التوثيق الدقيق، يبني الباحث جسورًا من الثقة مع القارئ، مُظهرًا أن عمله يستند إلى أسس متينة من المعرفة الموجودة وليس مجرد آراء مُجردة.

تعريف التوثيق القانوني الرقمي:

التوثيق القانوني الرقمي هو العملية المنهجية والشاملة لذكر وتحديد المصادر القانونية التي تم الرجوع إليها أو الاقتباس منها أو التأثر بها في عمل قانوني أكاديمي أو بحثي، وكانت هذه المصادر في شكل رقمي[53] (مواقع ويب، قواعد بيانات قانونية، دوريات إلكترونية، كتب إلكترونية، وغيرها). لا يقتصر الأمر على ذكر اسم المصدر فحسب، بل يتضمن توفير تفاصيل كافية تُمكّن القارئ من تحديد هذا المصدر والوصول إليه بنفسه.

أهمية التوثيق القانوني الرقمي:

- الاعتراف بالجهود الفكرية والقانونية السابقة :التوثيق هو شكل من أشكال الاحترام والتقدير لمساهمات الآخرين .مثال :عند الاستشهاد برأي فقهي من كتاب قانوني إلكتروني، فإن التوثيق يُشير بوضوح إلى اسم الفقيه وعنوان الكتاب ورقم الصفحة، مما يمنح الفضل لصاحب هذا الرأي ويُمكن القارئ من الرجوع إلى السياق الكامل لهذا الرأي.
- الحفاظ على النزاهة العلمية والقانونية ومكافحة الانتحال :في البيئة الرقمية، قد يكون نسخ النصوص ولصقها أمرًا سهلاً. التوثيق الصارم يُلزم الباحث بالإشارة بوضوح إلى أي جزء من عمل الآخرين تم استخدامه، وبالتالي يُحارب الانتحال .مثال :إذا اقتبس باحث نص

[2] العسلجي رامي، *التوثيق القانوني الرقمي: الأسس والممارسات*، دار السفير، جدة، 2023، ص 112.

مادة قانونية من موقع الجريدة الرسمية الإلكترونية، فإن ذكر رابط الموقع وتاريخ الوصول يُعد توثيقًا سليمًا ويُجنبه تهمة تقديم نص ليس من عمله دون إشارة.

- تسهيل عملية التحقق والتعمق المعرفي للقارئ :التوثيق الجيد يُمكّن القارئ من تتبع مسار تفكير الباحث والتحقق من صحة المعلومات المُقدمة. كما يُفتح آفاقًا للقارئ للتعمق أكثر في الموضوع من خلال الرجوع إلى المصادر الأصلية .مثال :عند الإشارة إلى حكم صادر من المحكمة العليا منشور في قاعدة بيانات قانونية إلكترونية، فإن ذكر اسم المحكمة وتاريخ الحكم ورقمه (إذا توفر) والرابط الإلكتروني للقاعدة يُمكّن القارئ من الاطلاع على حيثيات الحكم الكاملة وفهم السياق القضائي بشكل أعمق.

أنواع المراجع وأنماط توثيقها في البيئة الرقمية القانونية

في رحلة البحث القانوني الرقمي، نصادف أنواعًا متنوعة من المراجع، ولكل منها طريقة توثيق تضمن حقوق الملكية الفكرية وتسهل الرجوع إليها. كما توجد أنماط توثيق قياسية تُستخدم في الأوساط الأكاديمية والقانونية.[54]

أنواع المراجع القانونية الرقمية:

- المقالات القانونية الرقمية :وحدات معلوماتية موجزة تُنشر غالبًا في الدوريات القانونية الإلكترونية أو المواقع المتخصصة .مثال :مقال تحليلي حول التعديلات الدستورية المنشورة في مجلة قانونية إلكترونية.
- الكتب القانونية الإلكترونية :مؤلفات شاملة تُقدم تحليلاً معمقًا لموضوع قانوني معين، وتتوفر بنسخ رقمية .مثال :كتاب إلكتروني يشرح قانون العقوبات الجزائري.
- الوثائق القانونية الإلكترونية :تشمل النصوص التشريعية (قوانين، مراسيم)، والأحكام القضائية المنشورة رقميًا، والاتفاقيات الدولية المتاحة عبر الإنترنت .مثال :نص قانون

[2] السالم فهد، *المقالات القانونية الرقمية: أهميتها وتحدياتها*، مجلة القانون الرقمي، 2023، ص56.

التجارة الجزائري المنشور على موقع الجريدة الرسمية الإلكترونية، أو حكم صادر عن المحكمة العليا منشور في قاعدة بيانات قضائية.

- المواد السمعية والبصرية القانونية الرقمية :تتضمن تسجيلات صوتية للمحاضرات القانونية (بودكاست)، أو مقاطع فيديو لشروحات قانونية أو تحليلات للقضايا .مثال :بودكاست يناقش آخر التطورات في قانون الملكية الفكرية، أو فيديو يُحلل قضية جنائية شهيرة.
- قواعد البيانات القانونية الرقمية :مجموعات منظمة وشاملة للمعلومات القانونية[55] (نصوص، أحكام، مقالات) غالبًا ما تتطلب اشتراكًا .مثال :قاعدة بيانات توفر الوصول إلى جميع التشريعات والأحكام القضائية في دولة معينة.

أنماط التوثيق الشائعة:

تعتمد الأوساط القانونية على أنماط توثيق محددة تختلف عن تلك المستخدمة في العلوم الاجتماعية أو الإنسانية. بعض الأنماط الهامة في المجال القانوني تشمل:

- نمط :(AGLC (Australian Guide to Legal Citation يُستخدم على نطاق واسع في أستراليا.
- نمط :Bluebook يعتبر معيارًا للتوثيق القانوني في الولايات المتحدة.
- أنماط أخرى :قد تستخدم بعض الدوريات أو المؤسسات القانونية أنماطًا مُعدلة أو خاصة بها.

قواعد عامة لتوثيق المراجع القانونية المستقاة من البيئة الرقمية:

بغض النظر عن النمط المحدد، هناك عناصر أساسية يجب تضمينها عند توثيق مصدر قانوني رقمي:

[2] المحمدي ليلى، *قواعد البيانات القانونية الرقمية: التنظيم والتطبيقات*، دار القوانين، القاهرة، 2023، ص73.

- اسم المؤلف (إن وجد) :اسم الشخص أو الهيئة المسؤولة عن المحتوى.
- تاريخ النشر أو آخر تحديث :تاريخ إصدار المصدر الرقمي أو آخر تعديل له.
- عنوان المصدر :عنوان المقال، الكتاب، الصفحة، أو الوثيقة.
- عنوان الموقع الإلكتروني أو قاعدة البيانات :اسم الموقع أو قاعدة البيانات التي تم العثور على المصدر فيها.
- عنوان URL إن وجد :(الرابط الإلكتروني المباشر للمصدر.
- تاريخ ووقت الوصول :تاريخ اليوم الذي اطلعت فيه على المصدر.

أمثلة على توثيق المراجع القانونية الرقمية (بشكل عام):

- كتاب قانوني إلكتروني :اسم المؤلف، *عنوان الكتاب* (الناشر، سنة النشر) [الرابط الإلكتروني، تاريخ ووقت الوصول] .مثال : Smith, John, *Introduction to Contract Law* (Oxford University Press, 2020) [www.oup.com/law/contracts]، 14 مايو 2025، 12:15 صباحًا.]
- مقال في دورية قانونية إلكترونية :اسم المؤلف، "عنوان المقال" (سنة النشر) *اسم الدورية*، المجلد (العدد)، الصفحات [الرابط الإلكتروني، تاريخ ووقت الوصول] .مثال : Ali, Fatima, "The Impact of AI on Legal Practice" (2023) *Journal of Law and Technology* 2(1), 45–60 [www.jlt.org/article123، 14 مايو 2025، 12:16 صباحًا.]
- نص قانوني من موقع رسمي :اسم الجهة المُصدرة، *عنوان القانون أو المرسوم*، تاريخ الإصدار [الرابط الإلكتروني، تاريخ ووقت الوصول] .مثال :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *قانون العقوبات*، الأمر رقم 66–156 المؤرخ في 8 يونيو 1966،

المعدل والمتمم[www.joradp.dz/FTP/jo-francais/1966/F1966049.pdf] ، 14 مايو 2025، 12:16 صباحًا.[

التوثيق الدقيق والمتسق هو علامة مميزة للبحث القانوني الرصين ويُعزز مصداقيته[56]

أنواع المراجع القانونية الرقمية:

- المقالات القانونية الرقمية :وحدات معلوماتية موجزة تُنشر غالبًا في الدوريات القانونية الإلكترونية أو المواقع المتخصصة.
- الكتب القانونية الإلكترونية :مؤلفات شاملة تُقدم تحليلاً معمقًا لموضوع قانوني معين، وتتوفر بنسخ رقمية.
- الوثائق القانونية الإلكترونية :تشمل النصوص التشريعية (قوانين، مراسيم)، والأحكام القضائية المنشورة رقميًا، والاتفاقيات الدولية المتاحة عبر الإنترنت.
- المواد السمعية والبصرية القانونية الرقمية :تتضمن تسجيلات صوتية للمحاضرات القانونية (بودكاست)، أو مقاطع فيديو لشروحات قانونية أو تحليلات للقضايا.
- قواعد البيانات القانونية الرقمية :مجموعات منظمة وشاملة للمعلومات القانونية (نصوص، أحكام، مقالات) غالبًا ما تتطلب اشتراكًا.

قواعد عامة لتوثيق المراجع القانونية المستقاة من البيئة الرقمية:

- ذكر اسم المؤلف أو المؤلفين، إن وجد.
- ذكر تاريخ النشر أو آخر تحديث للمصدر.
- ذكر عنوان المصدر.

[2] القصير سارة، *أهمية التوثيق في البحث القانوني*، المركز العربي للدراسات القانونية، 2023، ص8.

- ذكر عنوان الموقع الإلكتروني أو عنوان الويب الخاص بالمصدر أو اسم قاعدة البيانات.
- ذكر تاريخ ووقت الوصول إلى المصدر.

أمثلة لتوثيق المراجع القانونية المستقاة من البيئة الرقمية:

- كتاب قانوني إلكتروني :المؤلف: اسم العائلة، الاسم الأول .*عنوان الكتاب* .الناشر، سنة النشر. الوصول: [الرابط الإلكتروني، تاريخ ووقت الوصول] .مثال :زيد، محمد عبد الله. *الوجيز في القانون الدستوري الجزائري* .دار بلقيس، 2020. الوصول : [https://example.com/aljazairi-dostouri]، 14 مايو 2025.[
- مقال في دورية قانونية إلكترونية :المؤلف: اسم العائلة، الاسم الأول. "عنوان المقال .*اسم المجلة*، المجلد (العدد)، الصفحات، سنة النشر. الوصول: [الرابط الإلكتروني، تاريخ ووقت الوصول] .مثال :عمر، ليلى. "حماية المستهلك في القانون الرقمي الجزائري ."*مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، 5(1)، 70-85، 2022 .الوصول : [https://example.com/consumer-law-dz]، 14 مايو 2025.[
- نص قانوني من موقع رسمي :الجهة المُصدرة .*عنوان القانون أو المرسوم* .تاريخ الإصدار. الوصول: [الرابط الإلكتروني، تاريخ ووقت الوصول] .مثال :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .*قانون الإجراءات المدنية والإدارية* .القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008. الوصول- [www.joradp.dz/FTP/jo- : francais/2008/F2008019.pdf، 14 مايو 2025.[
- حكم قضائي من قاعدة بيانات قانونية :اسم المحكمة، رقم القضية (إن وجد)، تاريخ الحكم .*اسم قاعدة البيانات* .الوصول: [اسم قاعدة البيانات (يتطلب اشتراكًا غالبًا)، تاريخ ووقت الوصول] .**مثال** :المحكمة العليا، الغرفة المدنية، قرار رقم 2023/123، 15 جانفي 2023 .*قاعدة بيانات القضاء الجزائري* .الوصول: [اسم القاعدة (اشتراك)، 14 مايو 2025].

المحاضرة التاسعة: الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي (AI) يُمثل طليعة التطور التكنولوجي، وهو فرع مُتداخل من علوم الحاسوب يهدف إلى تصميم وإنشاء آلات قادرة على محاكاة القدرات الذهنية للبشر. تشمل هذه القدرات التعلم الذاتي، والاستنتاج المنطقي، والإبداع في حل المشكلات، واتخاذ القرارات بناءً على تحليل البيانات[57].

تعريف الذكاء الاصطناعي في سياق قانوني:

في المجال القانوني، يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه استخدام الأنظمة الحاسوبية والخوارزميات القادرة على تحليل المعلومات القانونية المعقدة، واستخلاص الأنماط، وتقديم رؤى وتوصيات، وأداء مهام كانت تتطلب تقليديًا تدخلًا بشريًا قانونيًا.

لمحة تاريخية عن الذكاء الاصطناعي

تعود بدايات البحث الجاد في مجال الذكاء الاصطناعي إلى منتصف القرن العشرين. ففي الخمسينيات، ركزت الجهود المبكرة على تطوير برامج قادرة على لعب ألعاب الذكاء مثل الشطرنج. ومع مرور الوقت، اتسع نطاق الذكاء الاصطناعي بشكل كبير ليضم مجالات متنوعة مثل معالجة اللغات الطبيعية(NLP) ، والرؤية الحاسوبية(Computer Vision) ، والتعلم الآلي (Machine Learning)، والتي أصبحت أدوات قوية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، بما فيها القانون.

أنواع الذكاء الاصطناعي ذات الصلة بالبحوث القانونية:

- ذكاء الوكيل :(Agent Intelligence) يُشير إلى قدرة نظام ما على التفاعل بذكاء مع بيئته لتحقيق أهداف محددة. في القانون، يمكن أن يتمثل ذلك في نظام آلي يساعد المحامي في البحث عن السوابق القضائية ذات الصلة بقضية معينة.

[2] الغامدي احمد، *الذكاء الاصطناعي: المفاهيم والتطبيقات*، دار الفكر، 2023، ص. 34.

- ذكاء التعلم :(Learning Intelligence) يتعلق بقدرة النظام على اكتساب المعرفة وتحسين أدائه بمرور الوقت من خلال تحليل البيانات والتجارب. هذا هو أساس تقنيات التعلم الآلي التي تُستخدم في تحليل النصوص القانونية.
- ذكاء التمثيل :**(Representation Intelligence)** يُعنى بكيفية تمثيل النظام للمعرفة حول العالم. في القانون، يشمل ذلك تمثيل القواعد القانونية والمفاهيم القانونية بطريقة يمكن للآلة فهمها ومعالجتها.

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحوث القانونية

يُحدث الذكاء الاصطناعي تحولًا جذريًا في كيفية إجراء البحوث القانونية[58]:

- تحليل البيانات القانونية الضخمة :يمكن للذكاء الاصطناعي، باستخدام تقنيات التعلم الآلي، تحليل كميات هائلة من البيانات القانونية، مثل الأحكام القضائية، والتشريعات، والعقود، والوثائق القانونية الأخرى. هذا يساعد الباحثين على اكتشاف أنماط وعلاقات خفية قد يصعب على الإنسان ملاحظتها .مثال :تحليل آلاف الأحكام القضائية في قضايا مماثلة لتحديد الاتجاهات القضائية السائدة.
- إنشاء النماذج التنبؤية القانونية :يمكن للذكاء الاصطناعي بناء نماذج قادرة على التنبؤ بالنتائج القانونية المحتملة بناءً على تحليل البيانات السابقة .مثال :نموذج يتنبأ باحتمالية كسب قضية معينة بناءً على الحقائق والسابقة القضائية.
- إجراء التجارب والمحاكاة القانونية :يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لإنشاء نماذج محاكاة لاختبار النظريات القانونية وتقييم تأثير القوانين الجديدة قبل تطبيقها الفعلي.

[2] الجدي ياسمين، *تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحوث القانونية*، مجلة الدراسات القانونية، 2023، ص78 .

- المساعدة في كتابة التقارير والوثائق القانونية :يمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي المساعدة في صياغة مسودات أولية للتقارير القانونية، وتلخيص المستندات، وحتى المساعدة في البحث عن المعلومات ذات الصلة أثناء الكتابة.

أمثلة عملية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في البحوث القانونية

- في القانون الجنائي :يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات الجرائم لتحديد العوامل التي تزيد من خطر ارتكاب الجريمة، مما يساعد في تطوير استراتيجيات وقائية أكثر فعالية.
- في القانون المدني :يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل بيانات الدعاوى المدنية لتحديد الاتجاهات القانونية في تفسير العقود أو المسؤولية التقصيرية، مما يساعد المحامين في تقديم استشارات قانونية أكثر دقة.
- في القانون التجاري :يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات المالية للكشف عن المخاطر القانونية المحتملة المتعلقة بالامتثال أو العقود التجارية.

فوائد استخدام الذكاء الاصطناعي في البحوث القانونية:

- توسيع نطاق البحث :قدرة الذكاء الاصطناعي على معالجة وتحليل مجموعات بيانات أكبر بكثير مما يستطيع الباحث البشري[59].

التحديات التي تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في البحوث القانونية:

- التكلفة :قد تكون أدوات الذكاء الاصطناعي المتطورة مكلفة.
- جودة البيانات :يتطلب الذكاء الاصطناعي بيانات كبيرة ومتنوعة وذات جودة عالية للتدريب.

[2] الحسني رائد، *البحث باستخدام الذكاء الاصطناعي*، دار المعرفة، 2023، القاهرة، ص 67.

- التحيز :إذا تم تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي على بيانات متحيزة، فقد تنتج عنها نتائج متحيزة.
- التفسير :قد يكون من الصعب فهم وتفسير كيفية وصول بعض نماذج الذكاء الاصطناعي إلى نتائجها.

أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي في البحوث القانونية

مع تزايد استخدام الذكاء الاصطناعي في القانون، تبرز قضايا أخلاقية هامة تتعلق بالتحيز، والخصوصية، والعدالة. يجب أن يسترشد استخدام هذه التقنيات بمبادئ أخلاقية واضحة تضمن العدالة والشفافية والمساءلة والسلامة[60].

مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في البحوث القانونية:

- العدالة :يجب أن يكون استخدام الذكاء الاصطناعي عادلاً وغير تمييزي.
- الشفافية :يجب أن تكون عمليات ونتائج الذكاء الاصطناعي قابلة للفهم والتفسير.
- المساءلة :يجب أن يكون هناك أفراد أو جهات مسؤولة عن تطوير واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي.
- السلامة :يجب تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي بطريقة آمنة وموثوقة.

إجراءات تعزيز الأخلاقيات في استخدام الذكاء الاصطناعي في البحوث القانونية

- تثقيف الباحثين حول الجوانب الأخلاقية للذكاء الاصطناعي.
- تطوير إرشادات أخلاقية محددة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في البحوث القانونية.
- إنشاء لجان أخلاقية لمراجعة مشاريع أبحاث الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني.

[2] مصطفي الرافعي نادر، *الأبعاد الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القانون*، دار الأبحاث القانونية، القاهرة، 2023، ص102.

المحاضرة العشرة: القرار الوزاري رقم 1082 وتأطير مكافحة السرقة العلمية في البيئة الرقمية

يُمثل القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 سبتمبر 2020 خطوة تشريعية هامة في تنظيم جهود مكافحة السرقة العلمية في المؤسسات التعليمية والبحثية. وقد تناول هذا القرار جوانب أساسية تهدف إلى تعزيز النزاهة العلمية والأكاديمية.

أبرز محاور القرار الوزاري رقم 1082:

- تعريف السرقة العلمية الشامل :تضمن القرار تعريفًا دقيقًا للسرقة العلمية، حيث حدد اثني عشر (12) نوعًا مختلفًا من أشكالها، مما يوفر إطارًا واضحًا لما يُعتبر سلوكًا منافيًا للأخلاقيات العلمية. ووفقًا للمادة 3 من القرار، تُعتبر سرقة علمية "كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ أو يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في منشورات علمية". هذا التعريف الواسع يُغطي مختلف أشكال التعدي على حقوق الملكية الفكرية في السياق الأكاديمي والبحثي.
- تدابير وقائية للحد من السرقة :نص القرار على مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى منع وقوع حالات السرقة العلمية قبل حدوثها. قد تشمل هذه التدابير التوعية بأخلاقيات البحث العلمي، واستخدام برامج فحص الاقتباس، وتضمين قواعد التوثيق في المناهج الدراسية.
- آليات مُراجعة وفحص مُحسّنة :راجع القرار الإجراءات المتبعة في فحص الأعمال العلمية المقدمة (مثل الرسائل الجامعية، والمقالات) بهدف الكشف المبكر عن أي حالات اشتباه بالسرقة العلمية. من المحتمل أن يكون هذا قد تضمن التأكيد على أهمية استخدام الأدوات الرقمية المتخصصة في كشف التشابه والاقتباس غير المشروع.
- عقوبات رادعة للمخالفين :فرض القرار عقوبات تأديبية على من تثبت إدانته بالسرقة العلمية. وتشمل هذه العقوبات، كما ورد لاحقًا في النص، إبطال المناقشة وسحب اللقب العلمي.

- حق المُتضرر في التقاضي :أكد القرار على حق الطرف الذي تضرر من فعل السرقة العلمية في اللجوء إلى القضاء لمقاضاة مرتكب الفعل، مما يُعزز حماية الحقوق الفكرية.

إجراءات التعامل مع الإخطار بالسرقة العلمية:

حدد القرار آليات وإجراءات واضحة للنظر في حالات الإخطار بالسرقة العلمية، سواء كانت تتعلق بالطلاب أو الأساتذة:

1/الإجراءات الخاصة بالطالب:

- يتم التبليغ عن السرقة العلمية بموجب تقرير كتابي مُفصل ومُدعّم بالأدلة.
- يُحيل المسؤول التقرير إلى لجنة الآداب والأخلاقيات لإجراء التحريات اللازمة.
- تُقدم اللجنة تقريرها النهائي في مدة لا تتجاوز ثلاثين (30) يومًا من تاريخ الإخطار.
- في حال ثبوت السرقة العلمية، يُحال الملف إلى مجلس التأديب.
- يجتمع المجلس، وتُعرض الأدلة، ويُتاح للطالب تقديم دفاعه.
- تُسجل الوقائع وملاحظات الطالب المتهم وتبريراته في محضر رسمي.
- يفصل مجلس التأديب في الوقائع المنسوبة للطالب المتهم.
- يحق للطالب الطعن في قرار مجلس التأديب.

2/الإجراءات الخاصة بالأستاذ:

- يتم التبليغ عن السرقة مرفقًا بالوثائق الثبوتية إلى مسؤول وحدة التعليم والبحث، الذي يُحيل التقرير إلى لجنة الآداب.
- تُقدم اللجنة تقريرها في أجل لا يتعدى خمسة وأربعين (45) يومًا من تاريخ الإخطار.
- في حال ثبوت الجرم، يتولى مدير المؤسسة إخطار اللجنة المتساوية الأعضاء.

- يحق للأستاذ الاطلاع على كامل ملفه التأديبي، ويُبلغ بتاريخ مثوله عبر البريد الموصى عليه مع وصل الاستلام.
- تستمع اللجنة إلى التقرير، ويحق للأستاذ تقديم ملاحظاته والاستعانة بمدافع مؤهل.
- تُسجل الوقائع في محضر رسمي.
- يُبلغ الطرف المعني بالقرار في أجل لا يتعدى ثمانية (8) أيام.
- يحق للأستاذ المتهم الطعن في القرار.

العقوبات المنصوص عليها:

- إبطال المناقشة وسحب اللقب العلمي الذي تم الحصول عليه (المادة 27).
- إبطال المناقشة وسحب اللقب أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر.
- تتوقف كل المتابعات التأديبية في حال عدم كفاية الأدلة أو إذا كانت الوقائع غير مُندرجة تحت تعريف السرقة العلمية الوارد في المادة 3.
- يُخول للجهة المتضررة من فعل السرقة العلمية الحق في مقاضاة مرتكبها.

يُعد هذا القرار الوزاري إطارًا قانونيًا هامًا لمواجهة تحديات النزاهة العلمية، خاصة في ظل الانتشار الواسع للمصادر الرقمية وسهولة نسخ المحتوى. من خلال تحديد تعريف واضح للسرقة، ووضع إجراءات للتحقيق والعقاب، فإنه يُساهم في حماية حقوق الملكية الفكرية وتعزيز المصداقية الأكاديمية.

الخاتمة:

في الختام، يتضح أن المنهجية العلمية القانونية الإلكترونية تمثل عصب البحث القانوني الحديث وأداته المحورية في استكشاف الحقائق القانونية وتحليلها بعمق. إن إتقان الباحث القانوني لهذه المنهجية، بفهم دقيق لمبادئها وقواعدها، لم يعد مجرد ميزة إضافية، بل ضرورة حتمية لإنتاج بحوث قانونية رصينة ومتميزة قادرة على إثراء المعرفة القانونية والمساهمة الفعالة في تطوير آليات تطبيق القانون.

وكما تم استعراضه، فإن المنهجية العلمية القانونية الإلكترونية ليست سوى مجموعة منظمة من الأساليب والخطوات التي يسلكها الباحث القانوني في رحلته لاستجلاء حقيقة ظاهرة قانونية ما. تبدأ هذه الرحلة بتحديد دقيق للمشكلة القانونية المراد دراستها، مرورًا بجمع شامل ومنظم للمعلومات القانونية ذات الصلة من مصادرها الإلكترونية المتنوعة (مثل قواعد البيانات القانونية، والمجلات العلمية الرقمية، والمواقع الرسمية للهيئات التشريعية والقضائية)، ثم تحليل هذه المعلومات بعمق باستخدام الأدوات والتقنيات الإلكترونية المتاحة، وصولًا إلى صياغة نتائج البحث بطريقة منطقية وعلمية مدعومة بالأدلة الرقمية.

تتجلى الأهمية القصوى للمنهجية العلمية القانونية الإلكترونية في قدرتها على تمكين الباحث القانوني من الوصول إلى نتائج تتسم بالدقة والمصداقية في عالم قانوني يتسم بالتعقيد والتطور المستمر. فمن خلال الاستخدام الأمثل للأدوات والمنصات الرقمية، يستطيع الباحث تجاوز القيود التقليدية في البحث والتحليل، والوصول إلى كميات هائلة من المعلومات بسرعة وكفاءة، وإجراء تحليلات متقدمة لم تكن ممكنة في السابق. هذا بدوره يساهم بشكل مباشر في تطوير المعرفة القانونية من خلال تقديم رؤى جديدة ومستنيرة، وفي تحسين آليات تطبيق القانون من خلال توفير أدلة دامغة وتحليلات معمقة للقضايا القانونية المطروحة.

إن تغطية المحاور الأساسية التي اشتمل عليها عرض التكوين في برنامج الماستر لمقياس المنهجية، والذي يحظى بأهمية خاصة لطلاب السنة الأولى ماستر، تؤكد على الوعي المتزايد في الأوساط الأكاديمية بأهمية تزويد الباحث القانوني المستقبلي بالأدوات والمعارف اللازمة

للانخراط بفعالية في البحث العلمي القانوني في العصر الرقمي. فإتقان هذه المنهجية يمثل حجر الزاوية في بناء جيل جديد من الباحثين القانونيين القادرين على مواكبة التطورات المتسارعة في المجال القانوني وتقديم إضافات نوعية للمعرفة القانونية.

قائمة المراجع:

1. محمد خليفة، منهجية البحث العلمي القانوني الإلكتروني، دار النهضة العربية، ط1، 2023.
2. العبيدي عادل، منهجية البحث القانوني في العصر الرقمي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2023.
3. عبد الله بن محمد العبيد، منهجية البحث العلمي القانوني الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، 2022.
4. عبد الله بن إبراهيم بن زيد، منهجية البحث العلمي، دار طيبة،2011.
5. المسعودي هالة، البحث القانوني الإلكتروني: منهجيات وأمثلة، دار العلوم، الرياض، 2022.
6. الشريف سامي، أسس المعلومات القانونية في العصر الرقمي، دار النشر الحديثة، بيروت، 2021.
7. محمد الزبيدي، المدخل إلى علم المعلومات القانونية، دار النهضة العربية، ط2، 2022.
8. النجار فاطمة، البحث القانوني: من النظرية إلى التطبيق، دار الكتاب الجامعي، عمان، 2020.
9. الرشيدي خالد، البحث العلمي في القانون: مصادره وأهميته، دار الفكر، القاهرة، 2022.
10. عمار بن إبراهيم، عبد الرحمن بن عبد العزيز، مصادر المعلومات القانونية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2023.
11. الحسيني مريم، التشريعات القانونية في الجزائر: دراسة مقارنة، دار الثقافة، دمشق، 2019.

12. الشعلان محمد، القانون والأعراف: دراسة تحليلية، دار النشر الحديثة، بيروت، 2022.

13. الخطيب رنا، التكنولوجيا والقانون: المصادر القانونية في العصر الرقمي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2021.

14. االرفاعي لطيفة، المصادر القانونية الأولية: الأسس النظرية، جامعة البحرين، 2022.

15. محمد عبد الحميد زيد، المدخل إلى علم المعلومات القانونية، دار النهضة العربية، ط2، 2022.

16. الحسين عزيز، التطور القانوني: الحداثة وأثرها على الممارسات، دار الجيل، الجزائر، 2021.

17. محمد فتحي عبد العال، المعلومات ومؤسساتها في البيئة الرقمية، مكتبة النهضة المصرية، 2022.

18. الأسدي هالة، المعلومات القانونية الرقمية: من الإنتاج إلى الاستخدام، دار الفكر، الكويت، 2020.

19. البرغوثي، نادر، الأفراد والمجموعات في البيئة الرقمية، جامعة النجاح، نابلس، 2022.

20. السالم فاطمة، المجموعات البشرية وتأثيرها على المعلومات القانونية، دار الكتاب الجامعي، عمان، 2020.

21. محمد عبد الحميد، البحث العلمي: المفاهيم والمهارات، دار الفجر، 2022.

22. الزهراء الكبسي، البحث القانوني في العصر الرقمي، دار الكتاب الجامعي، عمان، 2020.

23. ا لشعلان محمد، تنظيم المعلومات القانونية: قواعد البيانات، دار النشر الحديثة، بيروت، 2021.

24. محمد على الوردي ، صياغة الكلمات القانونية في البحث: الأسس والمبادئ، دار القلم، بغداد، 2023.

25. احمد على الجابري، أدوات البحث الرقمي في القانون: دراسة شاملة، دار الكتاب الجامعي، عمان، 2020.

26. المحمدي زينب، البحث القانوني في العصر الرقمي: الأساليب والتطبيقات، دار الثقافة، دمشق، 2021.

27. الرفاعي لطيفة، النشر الإلكتروني: الأسس والتطبيقات، دار الجيل، الجزائر، 2023.

28. العلي سفيان، النشر الإلكتروني وتأثيره في البحث القانوني، دار الكتاب الجامعي، عمان، 2022.

29. البرغوثي نادر، التحول إلى النشر الإلكتروني: الفوائد والتحديات، دار الفكر العربي، القاهرة، 2023.

30. مروة مصطفي، النشر الذاتي في المجال القانوني: الفرص والتحديات، دار المعرفة، بيروت، 2022.

31. المهدي ياسر، المعلومات القانونية في العصر الرقمي: المخاطر والفرص، دار الفجر، الرياض، 2023.

32. الكردي رنا، تأثير الأخبار الكاذبة على الرأي العام: دراسة حالة، دار البحوث، عمان، 2023.

33. كمال علي السامري، أخلاقيات النشر في العصر الرقمي، دار الفكر، السعودية، 2023.

34. العنزي فهد، أخلاقيات النشر في العصر الرقمي، دار الفكر، السعودية، 2023.

35. الشرقاوي رنا الاحمدي، تأثير الأخبار الكاذبة على الرأي العام: دراسة حالة، دار البحوث، عمان، 2023.

36. الطيب العرباوي، الأرشفة الإلكترونية في المؤسسات: التحديات والفرص، دار التقدم، القاهرة، 2023.

37. الحسيني، لؤي، استراتيجيات الأرشفة الإلكترونية: مفاهيم وتطبيقات، مكتبة المعرفة، الرياض، 2023.

38. الزيدي ماجد، إدارة البيانات الرقمية: أسس وممارسات، دار الثقافة، بيروت، 2023.

39. العباسي هالة، الأرشفة الإلكترونية: رؤية مستقبلية، دار الفكر، عمان، 2023.

40. الصالح، رامي، أسس محركات البحث: التقنيات والتطبيقات، دار النشر، الكويت، 2023.

41. العنزي فاطمة، محركات البحث القانونية: الفروقات والتطبيقات، مكتبة القانون، جدة، 2023.

42. السمان كمال، البحث القانوني في العصر الرقمي، دار الحكمة، دمشق، 2023.

43. الحداد ناصر، المكتبات الرقمية القانونية: المفاهيم والتحديات، دار الثقافة القانونية، القاهرة، 2023.

44. البرغوثي سليم، الفهرسة الإلكترونية في المكتبات القانونية، مكتبة الأبحاث القانونية، عمان، 2023.

45. المصري، هالة، أهمية المكتبات الرقمية في البحث العلمي القانوني، دار المعرفة، بيروت، 2023.

46. التوجاني رائد، تكامل محركات البحث والمكتبات الرقمية القانونية، دار الفكر القانوني، القاهرة، 2023.

47. الزهراني فهد، فوائد تكامل محركات البحث والمكتبات الرقمية القانونية، المركز العربي للأبحاث، الرياض، 2023.

48. الشريف ليلى، تطور التكامل بين محركات البحث والمكتبات الرقمية القانونية، دار الأمل، الكويت، 2023.

49. العلي سامي، المحتوى القانوني الرقمي العربي: المفهوم والخصائص، دار الفكر العربي، دمشق، 2023.

50. الحسيني مريم، دور المحتوى القانوني الرقمي العربي في تعزيز الوعي القانوني، دار القلم، القاهرة، 2023.

51. النجار ياسر، التحديات الهيكلية للمحتوى القانوني الرقمي العربي، المركز العربي للدراسات القانونية، عمان، 2023.

52. العباسي زينب، آفاق تطور المحتوى القانوني الرقمي العربي، دار الفكر الحديث، بيروت، 2023.

53. العسلجي رامي، التوثيق القانوني الرقمي: الأسس والممارسات، دار السفير، جدة، 2023.

54. السالم فهد، المقالات القانونية الرقمية: أهميتها وتحدياتها، مجلة القانون الرقمي، 2023.

55. المحمدي ليلى، قواعد البيانات القانونية الرقمية: التنظيم والتطبيقات، دار القوانين، القاهرة، 2023.

56. القصير سارة، أهمية التوثيق في البحث القانوني، المركز العربي للدراسات القانونية، 2023.

57. الغامدي احمد، الذكاء الاصطناعي: المفاهيم والتطبيقات، دار الفكر، 2023.

58. الجدي ياسمين، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحوث القانونية، مجلة الدراسات القانونية، 2023.

59. الحسني رائد، البحث باستخدام الذكاء الاصطناعي، دار المعرفة، 2023، القاهرة.

60. مصطفي الرافعي نادر، الأبعاد الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القانون، دار الأبحاث القانونية، القاهرة، 2023.

فهرس المحتويات

رقم المحاضرة	عنوان الموضوع	محتويات المحاضرة	رقم الصفحة
1	ماهية منهجية البحث العلمي القانوني الإلكتروني	أهمية البحث العلمي، أهمية البحث العلمي القانوني، منهجية البحث العلمي، منهجية البحث العلمي القانوني الإلكتروني	6-3
2	مصادر المعلومات وأنواعها	مفهوم مصادر المعلومات القانونية، خصائص مصادر المعلومات القانونية، أنواع مصادر المعلومات القانونية، كيفية الوصول إلى مصادر المعلومات القانونية، تقييم مصادر المعلومات القانونية	18-7
3	المراجع والمصادر التي تضمها البيئة الرقمية	تعريف المراجع، أنواع المراجع، المراجع التقليدية، المراجع الإلكترونية، خصائص المراجع الإلكترونية، أهمية المراجع الإلكترونية	28-19
4	النشر الإلكتروني ودوره في	تعريف النشر الإلكتروني، أنواع النشر الإلكتروني، فوائد النشر الإلكتروني، تحديات النشر الإلكتروني، دور النشر الإلكتروني في تطوير البحث العلمي	37-29

	تطوير البحث العلمي		
5	الأرشفة الإلكترونية	تعريف الأرشفة، أنواع الأرشفة، الأرشفة الإلكترونية، فوائد الأرشفة الإلكترونية، تحديات الأرشفة الإلكترونية، دور الأرشفة الإلكترونية في تطوير البحث العلمي	42-38
6	محركات البحث والمكتبات الرقمية	تعريف محركات البحث، أنواع محركات البحث، محركات البحث القانونية، تعريف المكتبات الرقمية، أنواع المكتبات الرقمية، المكتبات الرقمية القانونية، فوائد المكتبات الرقمية، تحديات المكتبات الرقمية، دور المكتبات الرقمية في تطوير البحث العلمي	50-43
7	المحتوي القانوني الرقمي العربي	تعريف المحتوي القانوني الرقمي العربي، أنواع المحتوي القانوني الرقمي العربي، فوائد المحتوي القانوني الرقمي العربي، تحديات المحتوي القانوني الرقمي العربي، دور المحتوي القانوني الرقمي العربي في تطوير البحث العلمي	55-51
8	قواعد توثيق المراجع المستقاة من البيئة الرقمية	تعريف توثيق المراجع، أهمية توثيق المراجع، قواعد توثيق المراجع المستقاة من البيئة الرقمية، أنواع قواعد توثيق المراجع المستقاة من البيئة الرقمية، قواعد توثيق المراجع المستقاة من البيئة	61-56

		الرقمية وفقًا لنظام النشر الإلكتروني للمجلات العلمية الجزائرية	
9	الذكاء الاصطناعي والبحث العلمي	تعريف الذكاء الاصطناعي، أنواع الذكاء الاصطناعي، الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، فوائد الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، تحديات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، دور الذكاء الاصطناعي في تطوير البحث العلمي	65-62
10	القرار الوزاري 1082 المتعلق بالسرقة العلمية	تعريف السرقة العلمية، أنواع السرقة العلمية، عقوبات السرقة العلمية، الإجراءات المتبعة في حال اكتشاف السرقة العلمية	68-66